عمادة الدراسات العليا

جامـعة القدس

دور التأمين الزراعي في دعم وتمكين مزارعي الأغوار لمواجهة صفقة القرن

نجيا سليم حسين عديلة

رسالة ماجستير

القدس/ فلسطين

1443/2021هـ

دور التأمين الزراعي في دعم وتمكين مزارعي الأغوار لمواجهة صفقة القرن

إعداد

نجيا سليم حسين عديلة

بكالوريوس أدب إنجليزي- جامعة بيرزيت/ فلسطين

إشراف الدكتور: عبد الرحمن التميمي

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في التنمية الريفية المستدامة (مسار بناء المؤسسات وتنمية الموارد البشرية) معهد التنمية المستدامة – جامعة القدس

القدس – فلسطين

1443هـ/2021

جامعة القدس

عمادة الدارسات العليا

برنامج بناء المؤسسات وتنمية الموارد البشرية

إجازة الرسالة

دور التأمين الزراعي في دعم وتمكين مزارعي الأغوار لمواجهة صفقة القرن

اسم الطالبة : نجيا سليم حسين عديلة

الرقم الجامعي: 21812374

إشراف: د. عبد الرحمن التميمي

نوقشت هذه الرسالة، وأجيزت بتاريخ 2021/08/15 من أعضاء لجنة المناقشة المدرجة أسماؤهم وتواقيعهم:

1. رئيس اللجنة : د.عبد الرحمن التميمي التوقيع.....
2. ممتحن داخلي : د. ثمين هيجاوي التوقيع.....
3. ممتحن خارجي : د. عرفات حنني التوقيع.....

القدس/ فلسطين

1443/2021هـ

الإهداء

نحتاج دوماً لنبراس ينير دربنا، يُحيى أرواحنا المتكسرة بعد عواصف الحياة الموجعة وأمواجها الحادة. فشكراً لإيمانك بي، لدعمك اللامتناهي ولإصرارك على مشاطرتي ساعات الإرهاق، القلق والإنجاز. شكراً لمن كان صديقي، أستاذي والأقرب إلى روحي ... إلى رفيق دربي.

إلى من شاطرتني نَفَسي وتفاصيل حياتي الدقيقة .. إلى من إستبصر فيَّ خيراً .. إلى جدتي العظيمة

إلى أصدقائي أهلي وعائلتي ، الذين لم ولن تكتمل حياتي بدون مؤازرتهم ، لمن سعوا لتثبيت يداي لإتخاذ أصعب القرارات وأصوبها ، لأصحاب الطاقة الإيجابية الذين أبعدو عني القاتل الصامت.. دمتم سنداً وعوناً لي دوما وأبداً.

إلى نصف روحي وشطري الثاني ، إلى من أخرجني من دائرة الخوف والقلق إلى دائرة الطموح إلى ماتيل الحياة.

وأخيراً .. إلى أخوتي سام ورين ، محمد، حسين وعمر

الباحث

إقرار

أقر أنا معدة هذه الرسالة بأنها قدمت لجامعة القدس لنيل درجة الماجستير، وأنها نتيجة أبحاثي الخاصة باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وأن هذه الرسالة أو أي جزء منها، لم يقدم لنيل أية درجة عليا لأي جامعة أو معهد آخر.

التوقيع: .....

الاسم: نجيا سليم حسين عديلة

التاريخ: 2021/08/15

شكر وعرفان

خاب من زعم أنه أتى بما عجز عنه الآخرون ، وضعُف ووهن من إدعى الكمال ، فعزائي أن الكمال لم ولن يكون سوى لرب الكون ، إلا أنني بذلت قُصار جهدي لإظهار أفضل ما يمكن إظهاره في هذا البحث فهو حلم لم يكن بالحسبان أن يتحقق ولكن الأمل، الطموح ورضا الوالدين كانوا ركائرز الحلم الذي بات حقيقة.

أتقّدم بجزيل الشكر وعظيم الإمتنان لكلً من ساعدني في إنجاز هذا العمل ولم يتوانى لحظة في تقديم فكرة، معلومة أو دعم نفسي وأخصّ بالذكر أستاذي الدكتور عبد الرحمن التميمي الذي أشرف على إعداد هذه الرسالة، ولم يبل يوماً في تقديم النصح، التوجيه والإرشاد، لازال وسيبقى صديقاً دوماً.

وأنتهز الفرصة لشكر كافة الأساتذة في معهد التنمية المستدامة، وأخصّ بالذكر الدكتور أحمد حرزالله– مدير المعهد لدوره المميز والنوعي والذي حتّم عليّ بذل كل ما يمكن بذله لإخراج الرسالة في أبهى صورتها.

والشكر الموصول لكافة السادة الذين مثّلوا مجتمع الدراسة لإهتمامهم.

وأخيراً أتقدم بجزيل الشكر والعرفان للأساتذة الفاضلين محكمي الرسالة لدورهم الكبير وملاحظاتهم القيّمة في إثراء الرسالة وإخراجها بصورتها النهائية.

مصطلحات الدراسة

شركات التأمين:	هي الشركات التي تقدم خدمات التأمين ويتم تأسيسها في فلسطين وفق سجلات الشركات الفلسطينية في حال كانت فلسطينية وتمنح التصاريح اللازمة لممارسة أعمالها. (قانون التأمين، 2005)
هيئة سوق رأس المال:	هي مؤسسة مستقلة ، لها إعتبارها المالي والإداري والقانوني المنفصلين. تقوم بالعمل الرقابي على الجهات المالية المنقولة وغير المنقولة وتوجيههم ومقرها الرئيسي مدينة القدس. وتشرف على أسواق الأوراق المالية، شركات التأمين، التأجير التمويلي والرهن العقاري، أي المؤسسات المالية غير المصرفية " البنوك". وهي جهة غير ربحة، أي لا تهدف إلى تحقيق أي ربح أو مقابل مادي. (قانون هيئة سوق رأس المال، 2004).
إحتياطي الأخطار السارية:	هي الإلتزامات التي يتم رصدها وإحتسابها نهاية السنة المالية لتغطية أي تعويضات أو إلتزامات قد تظهر بعد إغلاق السنة المالية والتي تنتج عن عقود تمت تسويتها أو التعاقد بها من قبل . (قانون التأمين، 2005).
صندوق درء المخاطر والتأمينات الزراعية:	صندوق مستقل متخصص بالتعويضات عن الكوارث الطبيعية والتأمينات الزراعية بكافة أشكالها. ويخصص له صندوقان ، الأول للتعويضات عن الكوارث الطبيعية والآخر يختص بالتأمينات الزراعية بكافة أشكاله. ويشير نظامهم الداخلي الى أن جُلّ عملهم ينصب على تحسين أداء مؤسسات التأمينات الزراعية. (أحكام القرار بقانون رقم (12) لسنة 2013م).
إتحاد شركات التأمين:	وفق قانون الفلسطيني رقم 20 لسنة 2005، تم تشكيل مؤسسة فلسطينية غير ربحية، تُعنى بتمثيل كافة شركات التأمين والبالغ عددها حتى تاريخ البحث 9 شركات ، وللمساهمة في رفع المعرفة والقدرات التأمينية للعاملين في هذا القطاع وضبطه والرقابة عليه من خلال دوائر

	الإختصاص لتنظيم عمل السوق والتعاون محلياً، دولياً وإقليمياً مع كل من له علاقة به.
منطقة الأغوار	تبلغ مساحة الأغوار 2400 كم ، وهي نسبة تقارب 30% من مساحة الضفة الغربية وتقع على إمتداد الجهة الشرقية من نهر الأردن. فيحدها من الشمال بيسان، ومن الجنوب عين جدي ونهر الأردن من الشرق، أما الغرب فسفوح الضفة الغربية كفيلة بسدها. وتقسم الأغوار إلى : • الأغوار الشمالية: وتضم قرى بردلة ، عين البيضا ، كردلة ، والمالح • الاغوار الوسطى: وتضم قرى الجفتلك ، ومرج نعجة ، الزبيدات ، مرج الغزال ، الزبيدات، وفروش بيت دجن. • الأغوار الجنوبية وتضم: قرى فصايل ، العوجا ، ومنطقة أريحا وتشمل: مدينة أريحا ، الديوك، النويعمة، ومخيمي عقبة جبر وعين السلطان. (الحملة الشعبية لمقاومة جدار الفصل العنصري) أما صحيفة العربي الجديد فترى بأن هناك تعريفان مختلفان لمنطقة الأغوار، الأول فلسطيني ويرتكز بدوره على فصل المناطق البرية للمحافظات الجنوبية عن الأغوار وبالتالي فإن المساحة ستقل لتصبح 840 كلم أي بما نسبته 15% من مساحة الضفة الغربية . على عكس إحتساب الإحصائيات الصادرة عن دولة الإحتلال والبالغ كما هو مُوضح أعلاه من قبل الحملة الشعبية . (صحيفة العربي الجديد، 2019)
صفقة القرن "خطة الضم"	إن مصطلح صفقة القرن إستخدم من قبل الرئيس الأمريكي السابق ترامب للإشارة إلى القضية الفلسطينية على أنها قضية محور القرن أو السواد الأعظم منهوبالتي فإن المساعي يجب أن تكون لغاية تحقيق السلام وفق مزامعه بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وقد سمي هذا الاقتراح بصفقة القرن. (مركز الأبحاث– منظمة التحرير الفلسطينية، 2020)

ملخص الدراسة

يعتبر القطاع الزراعي الفلسطيني أحد جهات المواجهة مع المشروع الصهيوني وخاصة في منطقة الأغوار التي تشكل الخاصرة الرخوة في حالة الصمود الفلسطيني ولهذا هدفت الدراسة إلى بيان دور وأهمية التأمين الزراعي كأداة لحماية الأرض وتمكين المزارعين في الأغوار لمواجهة المشاريع الإسرائيلية –وعلى وجه التحديد خطة الضم –من وجهة نظر الجمعيات الزراعية في الأغوار في الفترة الواقعية بين عامي 2019–2021 .

ولتحقيق أهداف الدراسة تم إستخدام المنهج الوصفي التحليلي بأسلوب التعدد التثليثي Triangulation في دراسة موضوع البحث للظهور بالنتائج التي تم التوصل إليها مع مراعاة الخصوصية وحساسية موضوع البحث. حيث إستخدمت المقابلات والتحليل الكيفي للحصول على المعلومات من خلال قيام الباحث بعمل المقابلات الوجاهية. وتمثل مجتمع الدراسة في المزارعين في منطقة الأغوار وعدد من الجمعيات الزراعية المتخصصة بالزراعة في نفس الحيّز الجغرافي .

وقد أظهرت نتائج الدراسة أن للتأمين الزراعي تأثير مباشر على الصمود في منطقة الأغوار من جانب، ولكنه من جانب يواجه صعوبات جمّة منها : عدم الإستقرار السياسي، وضعف قدرة المزارعين والمخاطر العالية من وجهة نظر شركات التأمين. ويرى 97% من المزارعين أن التأمين الزراعي يجب أن يشمل إعتداءات المستوطنين وهذا ما لا تقبله شركات التأمين. بالإضافة إلى الخطورة الكبيرة التي يراها المزارعين في حال تنفيذ خطة الضم على أرض الواقع ، حيث يعتقد فقط 20% من المزارعين أنهم باقون في أراضيهم بعد تنفيذ خطة الضم، ويرى 85% منهم أن السلطة الوطنية الفلسطينية ليس بمقدورها تغيير أي شيء. ومن جهة أخرى يرى 65% من المزارعين أن خطة الضم هي قيّد التنفيذ. وعلى الرغم من وجود نقاش حول أهمية التأمين الزراعي في الدوائر الرسمية إلا أنه لا يوجد حوار جدي حول الموضوع مع شركات التأمين.

وقد أوصت الدراسة بضرورة فتح حوار مع شركات التأمين ، وأوضحت بدورهاَ أهمية مساهمة الحكومة في تحمل أقساط التأمين كنوع من تشجيع الصمود. عدا عن ضرورة التعامل مع التأمين الزراعي لمواجهة خطة الضم من خلال عمل صندوق تأمين زراعي حكومي في حالة إحجام شركات التأمين عن المشاركة. مع التأكيد على إمكانية منح إمتيازات لشركات التأمين التي تبادر إلى تبني خدمة التأمين الزراعي كتخفيف قيمة ضريبة الدخل على سبيل الذكر لا الحصر.

The role of Agricultural insurance in supporting Jordan Valley farmers in facing the deal of the century

Prepared by: Nejya Saleem Hussein Adieli

Supervisor: Dr. Abdulrahman Tamimi

Abstract

The political and occupational risk environment faced by agricultural sector in Palestine is admittedly one of the main constraints for the development. It is a strong disincentive for investment, particularly for SMEs farmers and vulnerable rural households. This study aims to recognize the role of Agricultural Insurance, as a collective approach to index-insurance in which the farmers will be insured as one insurance taker and its impact on exacerbating the resilience of Palestinian farmers against annexation plan of the Jordan Valley within the period 2019-2021.

To achieve the objectives of the study, the descriptive analytical method, which is based on the study and analysis of the phenomenon, was adopted. Additionally, she used the interview tool to value the perspectives of the agricultural insurance. Qualitative analysis was used to obtain information through conducting face-to-face interviews. The target population consisted of all the farmers in the Jordan Valley. Whereas the study pollution consisted of a focused group of agricultural associations.

The study concluded a number of results, the most important was that despite agricultural insurance has a direct impact on exacerbate resilience in the Jordan Valley, but it faces many difficulties, including but not limited to: political instability, weak capacity building of the farmers and the high risks of the insurance due to the Israeli/ Settlers attacks. As 97% of farmers believe that agricultural insurance should include Settler attacks against Palestinians, and this is what insurance companies do not accept.

Based on results of the study, some conclusions and recommendations have been reached that may help to achieve a higher degree of resilience within Jordan Valley farmers. The most important of these recommendations is the necessity of stating MOU's between the three parties (the government, private sector and the beneficiaries "farmers") on the

mechanisms and standards of agricultural insurance. Insurance companies have to recommend to the Capital Market Authority Control to amend policies of Agricultural insurance so as to facilitate farmers businesses.

الفصل الأول :

خلفية الدراسة

1.1 المقدمة

إن حالة الصمود الفلسطيني تتعرض لأخطر أوقاتها حيث الانقسام الداخلي، تعرض مخيمات الشتات للتهجير الى مناطق بعيدة، عزل قطاع غزة، ضعف الأداء السياسي، وقف العملية السلمية، زيادة حجم الاستيطان، وخطط الضم بالإضافة الى الضعف الاقتصادي والهشاشة الاجتماعية. كل هذا وذاك أدى وسيؤدي إلى تفتيت المجتمع الفلسطيني.

وهذا يثير تساؤلاً كبيراً حول امكانيات وقدرة الشعب الفلسطيني في كل أماكن تواجده على الصمود والحفاظ على الحقوق المشروعة له، وعلى تعزيز وجوده الايجابي في أماكن تواجده، وقدرته على مواجهة مشروع الضم وتهويد الاراضي الفلسطينية وشطب حقوقه المشروعة.

إن مخطط الضم في جوهره يمثل محصلة السياسات الاستيطانية في المنطقة ج، التي تشكل حوالي 60% من الضفة الغربية. ولكن هذه السياسات سعت واستخدمت الأدوات الاقتصادية في التضييق الذي تمارسه على الفلسطينيين في هذه المناطق، سواءاً أكان ذلك على صعيد مصادرة الأراضي الخاصة، أو على صعيد المنع من استغلالها، او هدم البيوت ومنع البناء.

ولا يتمتع الاقتصاد الفلسطيني ببيئة سياسية وتنظيمية مستقرة، تزوده بمقومات القدرة الذاتية على النمو والتطور. فقد تشكل هذا الاقتصاد في رحم منظومة كاملة من التبعية والممارسات الاسرائيلية الاستعمارية التي حددت، بالتزامن مع السياقات السياسية والاقتصادية لاتفاق باريس، أداء الاقتصاد الفلسطيني، بل وتحكمت في مساراته من اجل الحفاظ على الهدف الاستراتيجي الاسرائيلي بمنع تطور الاقتصاد الفلسطيني لإضعاف الجهود السياسية للوصول الى الدولة الفلسطينية. فقد تميزت معدلات النمو بالتقلب، فهناك سنوات ارتفع فيها معدل النمو (الاعوام 2008–2011)، بينما سجل معدلاً سالباً عام 2014، تأثراً بتداعيات الاعتداء العسكري الاسرائيلي على قطاع غزة، وهناك أخرى منخفضة خاصة الثلاث سنوات الاخيرة (2017–2019). وبدورها تعكس هذه الحالة تقلبات معدلات النمو ومدى تأثر الاقتصاد الفلسطيني بعوامل الضعف الناتجة عن منظومة كاملة من العوامل الداخلية

والخارجية والتي تشكل البيئة الهشة والمناوئة التي يعمل فيها تربة خصبة لتعزيزها. وقد تعرضت الادبيات من جانبها الى التطرق لطبيعة التحديات التي تواجه الاقتصاد الفلسطيني، وقد ركزت في جلها، على اعتبار الاحتلال وإجراءاته التحدي الرئيسي الذي يواجه جهود التطور الاقتصادي والتنموي في فلسطين. وتتضمن أدبيات الموضوع استعراضاً وافياً لطائفة من التحديات، يحاول البعض تحليلها باعتبارها مشكلات اقتصادية نتجت بشكل رئيسي عن اجراءات الاحتلال. ويستعرض البعض الآخر مزيجاً من التحديات الاقتصادية وتلك التي تتعلق بالاحتلال وممارساته بشكل مباشر، أما الفريق الثالث فيكثف الحديث عن الاحتلال كمنظومة متكاملة من الاستراتيجيات التي تسببت في معظم المشكلات الاقتصادية والاجتماعية.

2.1 مشكلة الدراسة

تسعى دولة الإحتلال وبشتى الطرق ضمن الإتفاقيات الموقعة مع سلطة الحكم الذاتي وخصوصاً اتفاقية أوسلو على وجه التحديد إلى إحكام القبضة على الأراضي وفق التصنيفات التي وضعتها في حينه. حيث أن أكثر من 70% من الأراضي في المناطق المصنفة "ج" تُستغل من قبل الإحتلال لمآربه المخصصة للحماية وتسهيل إقامة البنى التحتية للمستوطنين. ويعتبر نتينياهو أحد أهم الأعمدة التي أصبحت تسعى وبشكل حثيث لتطبيق خطة الضم ، حتى ولو لم يبدو ذلك جلياً وبشكل واضح في خطاباته العلنية السابقة.

لم يسعى رئيس وزراء دولة الإحتلال، بنيامين نتينياهو لتنفيذ قرار الضم بالقانون والقوة ، بل إستخدم اللين والتجزئة في التمهيد لتنفيذ القرار. فمنع رئيس الوزراء الإقامة أو التوطين للفلسطينين في مناطق الأغوار –وهدم وتشريد التجمعات السكنية هناك وتعزيز بناء المستوطنات والبؤر الإستيطانية في الأغوار، والتي بلغ عددهم 36 مستوطنة منذ عام 1967 ، متسلطة على 27 ألف دونم زراعي بحت وتأجيل ورفض خطط الضم في عدد من مناطق ج، بالإضافة إلى الرفض القطعي في الإستيلاء وضم عدد من مدن الضفة الغربية – لم يكن سوى تطبيق لرؤية ممنهجة، وسعي جاد للحصول على ما هو أعظم وأكبر شأناً. علماً بأن التسهيلات التي كانت تُمنح للمستوطنين والمتمثلة بالتمكين الاقتصادي من خلال خفض الضرائب، توفير الأراضي، وتجهيز البنى التحتية الكاملة كانت كافية بالقدر الذي يسمح لهم بالتفوق والسيطرة على أكبر مساحة ممكنة من الأراضي على حساب الفلسطينين فإقتلاع

الشجر والبشر من الأرض سيّان. (اليعازر، 2016) ولذلك سعى وحكومته منذ البدايات إلى تشكيل وطن لليهود دون أي تفكير في توطين حتمي، واقعي وفعلي للفلسطينين، من منطلق أن ذلك سيؤثر وخلال فترات زمنية ليست بالطويلة على نسبة اليهود والأغلبية في تلك المناطق بالإضافة إلى تأثيره على وضع السكان في مناطق أ تحت ما يسمى ب " سلطة الحكم الذاتي ". حيث تم مصادرة ما يزيد عن 35% من أراضي الضفة والقطاع وتوطين أكثر من 50 ألف مستوطن في ما يزيد عن 120 مستعمرة حتى نهاية الثمانينيات. وسعت دولة الإحتلال إلى خلق فرص عمل في مجال الخدمات، المقاولات وغيرها من الأعمال الحرفية وغير الحرفية وتشغيل الأيدي الفلسطينية تمهيداً لإضعاف حرفة الزراعة وإهمالها من جهة وبتر النسيج الإجتماعي التقليدي كالمخترة والعونة والزعامة المحلية في المجتمع والسعي لإحكام السيطرة الاقتصادية عليه وتفكيكه. (غوردون، 2009).

ومن هنا جاءت الدراسة للإجاة على السؤال التالي :

"ما هو دور التأمين الزراعي في دعم وتمكين مزارعي الأغوار لمواجهة صفقة القرن ؟"

ويتفرع من هذا السؤال ، عدداً من الاسئلة الفرعية وهي :

- ما هو دور التأمين الزراعي على مساحات الاراضي المزروعة؟
- كيف سينعكس تأثير برنامج التأمين الزراعي على الأوضاع الاقتصادية للمزارعين" دخل المزارعين"؟
- ما هو عدد/ نسبة المزارعين الجدد الذين سيستفيدون من برنامج التأمين الزراعي؟

3.1 مبررات الدراسة

إنطلقت الدراسة من المبررات التالية :

- تأتي هذه الدراسة للسعي إلى قياس دور برامج التأمين الزراعي كأحد الخدمات التأمينية المقترحة والتي سيتم تسويقها في السوق الفلسطيني عبر شركات التأمين.
- حداثة الموضوع وندرة الدراسات المتخصصة في صفقة القرن ومسألة ضم الأغوار على وجه التحديد.

- إلقاء الضوء للفت إنتباه وتوجيه شركات التأمين إلى الخدمات التأمينية الجديدة وغير التقليدية التي من شأنها تعزيز الربحية والصمود في آن واحد للمجتمع الفلسطيني بخصوصيته. على خدمات تأمينية لتعظيم ربحية شركات التأمين خصوصاً في ظل وجود وجود عشر شركات تأمين فلسطينية حتى نهاية عام 2019 وفق هيئة سوق رأس المال والتي تقوم بتقديم خدمات متنوعة لفئات وشرائح مختلفة من المجتمع.
- سعي الباحث إلى التوسع في الخبرة المهنية بشقيها التأميني والزراعي . حيث أن الباحث عمل في مجال تقديم الخدمات للتعاونيات الزراعية ضمن أحد المشاريع الممولة والمتخصصة في هذا الجانب من جهة ومن جهة أخرى عملها الحالي في حقل التأمين وسعيها لتبني تطبيق خدمات مميزة وحصرية.
- سعي الدراسة إلى إيجاد حل مقترح للحد من تهجير التجمعات السكانية ودعم ثباتها وترسيخ صمودها في منطقة الأغوار في ظل السعي لتنفيذ صفقة القرن.

4.1 أهمية الدراسة

تظهر أهمية الدراسة بشكل جلّي في أن لها جانبان – نظري وتطبيقي – وهو ما يؤكد على أن التطبيق ممكناً ، والتنظير مؤكداً من خلال الأهمية النابعة من التالي :

- تسليط الضوء على أهمية خدمات التأمين الزراعي في المجتمع الفلسطيني .
- الأهمية المتزايدة لمنطقة الأغوار حيث أنها تعد أحد أهم أعمدة الاقتصاد في فلسطين. وبالتالي فإن إستهدافها لتكون جزءاً أساسياً في خطة الضم يوجب البحث والتمعن بذلك.
- التوصيات التي ستنتج عن الدراسة ستساهم في وضع الخطط الإستراتيجية المستقبلية المتأثرة والمؤثرة لكل من شركات التأمين" من خلال إستحداث خدمة تأمين جديدة في السوق الفلسطيني – من جهة – وللمزارعين من جهة أخرى من خلال تمكينهم اقتصادياً وإجتماعياً وتعزيز أواصالهم.
- التعرف على توجهات المزارعين نحو تطبيق خدمات التأمن الزراعي وأثره على تمكينهم.

5.1 أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- إظهار دور التأمين الزراعي في بحث الإمكانيات والفرص لتدعيم المزارعين الفلسطينيين في مواجهة خطة الضم الاسرائيلية .
- التعرف على نسبة الأراضي المزروعة من خلال برنامج التأمين الزراعي .
- إظهار أثر برنامج التأمين الزراعي على الاوضاع الاقتصادية للمزارعين ودخلهم الفردي.
- إبراز عدد المزارعين الجدد الذين سيستفيدون من برنامج التأمين الزراعي.
- الخروج بتوصيات /نماذج تطبيقية لخدمات التأمين الزراعي لتلبية إحتياجات المزارعين.

6.1 أسئلة الدراسة

- هل هناك علاقة بين التأمين الزراعي وبين مساحات الأراضي المزروعة؟
- هل هناك علاقة بين التأمين الزراعي ودخل المزارعين؟
- هل هناك علاقة بين التأمين الزراعي و عدد/ نسبة المزارعين الجدد المنضمين؟

7.1 فرضيات الدراسة

تفترض الدراسة الفرضية الاساسية وهي أن هناك علاقة بين التأمين الزراعي وصمود المزارعين وتمكينهم ويتفرع عنها الفرضيات التالية:

- هناك علاقة بين التأمين الزراعي وبين مساحات الأراضي المزروعة.
- هناك علاقة بين التأمين الزراعي ودخل المزارعين .
- هناك علاقة بين التأمين الزراعي وعدد/ نسبة المزارعين الجدد المنضمين.

8.1 حدود الدراسة

تتمثل حدود الدراسة بالتالي :

- الحدود الزمانية : إستغرقت الدراسة لإتمامها قرابة عام ونصف حيث بدأت الدراسة منذ تشرين ثاني 2019 وحتى أب 2021 .
- الحدود المكانية : تغطي الدراسة مزارعي منطقة الاغوار التي ستقع ضمن خطة الضم المنشورة بعد الدراسة الاولية لعدد المزارعين. كما سيشمل البحث المقابلات مع كافة الجهات الفاعلي التالية:

1. وزارة الزراعة
2. وزارة الاقتصاد الوطني.
3. المؤسسات الاهلية.
4. االخبراء في المجال الزراعي / المياه/ الطاقة الشمسية.
5. القطاع الخاص(خاصة شركات التأمين).

9.1 منهجية الدراسة

ستعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي بالاسلوب التحليلي من خلال قياس المؤشرات التالية:

- رغبة المزارعين في المشاركة في برنامج التأمين الزراعي (مقابلات).
- اهمية برنامج التأمين الزراعي في تدعيم الصمود (مقابلات).
- قدرة المزارعين على دقع مستحقات التأمين الزراعي (مقابلات).
- امكانية مساهمة القطاع الحكومي والقطاع الاهلي والخاص في انشاء صندوق تأمين زراعي، (مقابلات).

10.1 هيكلية الدراسة

تتألف هيكلية الدراسة من خمسة فصول مرتبة على النحو التالي:

الفصل الأول يتناول الفصل الأول عرضاً لكافة الأمور المتعلقة بخلفية الدراسة العامة وتشمل مشكلة البحث ، مبرراته ، أهميته، أهدافه تليها الأسئلة وأخيراً الفرضيات.

الفصل الثاني يتناول هذا الفصل عرضاً للإطار النظري الخاص بالدراسة.

الفصل الثالث يشمل هذا الفصل على الدراسات السابقة للبحث.

الفصل الرابع يحتوي هذا الفصل على منهج الدراسة، مصادر المعلومات، مجتمع الدراسة، والأدوات المستخدمة .

الفصل الخامس يتضمن هذا الفصل عرضاً مفصل للنتائج وتحليل البيانات .

الفصل السادس يجمع هذا الفصل بين كافة الإستنتاجات والمقترحات التي توصلت إليها الدراسة. ومن جهة أخرى فهي تحوي في طياتها قائمة المراجع ، فهرس الملاحق .

الفصل الثاني :

الإطار النظري

1.2 المبحث الأول : اهمية الاغوار وخطة الضم

تحتل أيديولوجية الأرض وتخليصها مكانة متجذرة في الفكر والعقيدة الصهيونية، ويشكل احتلال الأرض واستيطانها أهم المقومات والركائز التي يتطلبها بناء الدولة اليهودية. وقد شكلت المقولات التي تتناول الأرض وتخليصها مساحة رئيسية عند المؤسسين للفكرة الصهيونية ولدولة الإحتلال، يقول أوشكين 1904، وهو أحد الآباء المؤسسين للدولة الصهيونية "من أجل تأسيس حياة مستقلة للطائفة اليهودية – أو على الأصح، تأسيس دولة يهودية في فلسطين، من المحتم بالدرجة الأولى، أن تكون جميع أراضي فلسطين أو في معظمها ملك شعب إسرائيل. وبدون حق ملكية الأرض، لا تكون فلسطين يهودية أبداً، مهما يكن عدد اليهود في المدن والقرى ... ولكن كيف يمكن الحصول على ملكية الأرض حسب الأساليب المتبعة في العالم؟ . يكون الحصول بإحدى الطرق الثلاثة التالية فقط: القوة– بواسطة الاحتلال العسكري، أو بمعنى آخر اغتصاب الأرض من أيدي أصحابها. ثانيا بالقسر، أي مصادرة الأراضي على يد الحكومة وثالثا بشراء الأراضي من أصحابها باختيارهم...".[1] السيطرة على الأرض في الفكر الصهيوني غير كافية لتحقيق الدولة اليهودية، وإنما يجب أن يرافق هذا الفكر السعي لتحقيق أقل ما يمكن من التغيير الديمغرافي لصالح اليهود، فالمنطق المسيطر في الصهيونية يعتبر أن تخليص الأرض ليس فقط باستملاكها، وإنما أيضا بتخليصها من الارتباطات غير اليهودية، من هذا المنطق جاءت فكرة العمل العبري وغير ذلك. يقول هرتزل "ملكية الأرض الخاصة في المناطق التي تمنح لنا يجب أن ننتزعها تدريجيا من أيدي أصحابها. أفقر السكان يجب أن نحاول نقلهم بهدوء إلى خارج الحدود وإيجاد العمل لهم في الأقطار التي ينقلون إليها. ولكن في بلادنا يجب أن نحرمهم من العمل. أصحاب الأملاك ينضمون إلينا. نقل ملكية الأرض وتهجير الفقراء يجب تنفيذهما بليونة وحذر ولندع الملاكين يعتقدون أنهم يستغلوننا بتقاضي أثمان تفوق قيمة الأرض...

---

[1]. خميس صليبا، "الاستراتيجية الصهيونية والأرض"، مجلة "الجديد"، العدد 3–4 (كانون الأول 1980)، ص 7.

ولكن لا أرض يعاد بيعها إلى أصحابها"[2]، سياسة النعومة في السيطرة على الأرض وترحيل السكان كانت إحدى السياسات في بدايات الحركة الصهيونية، أما اليوم فالغاية باقية والسياسة أصبحت أكثر وضوحاً وإرهابا.

1.1.2 المقدمة

يعتبر الإتحاد السوفيتي السابق من أوائل الدول الرائدة في التأمين الزراعي وجعله إجبارياً على كل المزارعين منذ عام 1923. وكذلك الولايات المتحدة الأمريكية والتي فّعلت التأمين الزراعي عام 1938 بموجب قانون التأمين للمحاصيل الزراعية حيث تم تأسيس مؤسسة حكومية برأس مال 100 مليون لهذا الخصوص. بالإضافة إلى التجارب المتواضعة في كل من العراق والجزائر وبعض الدول العربية.

ويعتمد التأمين الزراعي في أذرعه الأساسية على شركات التأمين كطرف أول وهي بصفة المؤمن، وعلى المزارعين كطرف ثاني وهو ما يعرف بالمؤمن له . وتختلف المعايير من دولة إلى أخرى لتقديم هذه الخدمة. حيث يسهم التأمين الزراعي بفرعيه " الإنتاج النباتي والإنتاج الحيواني" أو غيرها في توفير الحماية الكافية من الأخطار المتنوعة للمزارع ما يشجع بدوره على الإستقرار والإستمرارية للمزارعين حيث تسهم المؤسسات التأمينية إلى جانب البنوك ومؤسسات الإقراض الزراعي في تمكين هذه الفئة في المجتمعات عند تعرضهم لمواسم رديئة.

أما فيما يتعلق بالتأمين الزراعي في فلسطين ، فهناك نقاش غير جدي حول التأمين الزراعي لعدد من الأسباب وجملة العوامل التي تحد من التقدم في هذا الأمر ومنها: المخاطر السياسية وتعرض المزارعين لإعتداءات المستوطنين المستمر، الحيازات الصغيرة، خشية إرتفاع الأقساط التأمينية " التكلفة " على المزارع . هذا بالإضافة إلى عدم رغبة شركات التأمين بأخذ المخاطرة ورفع نسبة إحتياطي الأخطار السارية. ناهيك عن إحجام الدولة عن المساهمة في أقساط التأمين. على الرغم من أن تأمين منطقة الأغوار –والتي يسميها الفلسطينيون "سلة الغذاء" حيث تشكّل 50% من إجمالي المساحات الزراعية في الضفة الغربية، وفيها ينتج 60% من إجمالي الخضروات– أمر ليس بالهيّن.

[2]. صليبا، المصدر نفسه، ص 6.

2.1.2 سياسات الضم الزاحف

إن ما يزيد عن 50% من الأراضي التي سيتم ضمها هي ملكية فلسطينية خاصة، والتي لن تكون بيد الإحتلال بهذه السهولة. حيث سيتم مصادرتها بعد إبتداع عدد من الحجج الواهية ، إما بقانون أملاك الغائبين، قانون خدمة الجمهور أو أن يتم تبرير سرقة الأراضي ببنود مستحدثة تتم إضافتها عند الحاحة في حينه. فهناك ما يزيد عن 25 مستوطنة ، بعدد سكان لا يتجاوز 15,000 نسمة في المنطقة المراد ضمها ما يعني تأكيد الإفتراض الوارد سابقاً. مؤكدين بأن الأراضي المسجلة بأسماء الفلسطينين في منطقة الأغوار تفوق الأراضي الواقعة غرب الجدار الأمني. والأدهى من ذلك الشريط الفاصل الذي سيفصل مدينة أريحا والأغوار عن الضفة تنفيذاً لفكرة توسيع المستوطنات من جهة وشرعنة وإضفاء الصفة القانونية على البؤر الإستيطانية من جهة أخرى والذي يعزز واقع الأبرتهايد ، أو الفصل العنصري بين السكان وهذا كله بروح صهيونية عنصرية. فالميزات التي تمنح لفئة تختلف تمام الإختلاف عن الفئة التي تقابلها أو تقاسمها شطر الحياة بفعل الإحتلال. ويؤكد بدوره على أن ضم هذه المناطق مع سكانها لن يحول سوى بالخراب. علماً بأن سياسة الإحتلال كانت تتمحور حول الضم الجزئي التدريجي غير المعلن منذ الأزل. وهذا ما يراه شآؤول أريئيلي ، وهو أحد أكبر المعارضين لخطة الضم ومن كبار المختصين بالشأن الفلسطيني، في مقالة له بعنوان "لماذا هم متحمسون للضم ؟" (أريئيلي، 2020) . ويرى الباحث بأن عملية الضمّ ما هي سوى جسر للتنقل من المؤقت إلى الأبدي.

إن دولة الإحتلال تعاملت مع ما تبقى من الأراضي الفلسطينية بعد النكسة على أنها كنز لا ينضب لخدمة مصالح فئة دون أخرى، وبالتالي فهي لم تسعى لضم السكان في الأراضي التي تمت إقامة المستوطنات عليها وتجهيز البنى التحتية فيها بشكل كامل نظراً لطمعها بالميزات لا بالشعب. وهو بدوره ما يؤكد سياسة دولة الإحتلال في التسلل للسيطرة على الأراضي. مع التأكيد على التمييز الإثني الواضح بين السكان . فعلى سبيل الذكر لا الحصر يتم منح السكان الأصليين وأصحاب الأرض الإقامة عوضاً عن الجنسية ، بينما يتم منح الأخيرة لمن يعتنق الديانة اليهودية بغض النظر عن عدد سنوات الإقامة. بالإضافة إلى أن الفئة الأخيرة تُمنح كافة حقوقها كباقي مواطني الدول خارج الأراضي الفلسطينية المحتلة . فدولة الإحتلال تؤكد هنا على أن لها شعبان، أحدهما بحقوق كاملة غير

منقوصة والآخر لا حقوق له حتى في أبسطها وبفصل قانوني وسياسي تامان بين الشعبان. على الرغم من أن منابرها تنعق بالمساواة والعدالة .. الخ من المسميات الكاذبة. (عيسى، 2020).

إن إختلاف تصنيف الفئات السكانية ساهم وبشكل كبير في تسخير منفعة فئة لخدمة الأخرى تحت مظلة الدولة وحمايتها. فعلى سبيل المثال ، تصنيف السكان الأصليين –الفلسطينين– وفق الديانة، كالمسيحية والدرزية والإسلام ، وعرقياً كالبدو والفلاحين والحضر ، وجغرافياً كفلسطيني الضفة ويقابلها فلسطيني القطاع والنظر إليهم بشكل دوني ، وتفضيل الإحتلال لفئة على حساب أخرى ما جاء إلا لضمان حياة أفضل للإسرائيلين عن سواهم. ولم تسعى سابقاً بدورها دولة الإحتلال إلى ضم السكان الفلسطينين في هذه الأراضي لأنها لم تكن معنية بشكل أو بآخر من أن ترهق أعبائها بتكايف مواطنة أخرى. حيث أنها ترى في المستوطنين أبناء دولة وأحق بالنفع من الفلسطينين أصحاب الأرض والذين بقوا في بلادهم ولم يُهاجروا، ويبدو ذلك جلياً من خلال بناء البؤر غير الشرعية والمستوطنات والذي بقي مستمراً دون توقف من منطلق استنزاف الأرض دون التطرق أو النظر حتى لسكانها من خلال سن كافة القوانين والتشريعات التي تبيح ذلك كقانون أملاك الغائبين لإضفاء الشرعية على عملية التسلط الإجبارية، حيث أن النظر لهم يعني الإعتراف بكافة حقوقهم، وهو ما لا تسعى له دولة الفصل العنصري. (غانم، 2009)

3.1.2 التتبع التاريخي لخطة الضم

تعتبر الأغوار وعلى مستوى العالم بأسره ، أحد أكثر الأماكن إنفراداً وتميزاً. فهي تقع في أكثر بقعة انخفاضاً تحت مستوى سطح البحر، حيث يصل انخفاضها عن مستوى سطح البحر إلى أربعمائة متر تقريباً. ووفق ما أفاد به البنك الدولي لقناة الميادين فإنه " إذا ما سمحت السلطات الإسرائيلية للفلسطينيين بالوصول إلى 500 دونم من الأراضي غير المزروعة حالياً مع تخفيف القيود الأخرى (بما في ذلك القيود على الحركة من خلال الحواجز والحصول على المياه)، فإنه يمكن لذلك أن يولد إيراداً سنوياً مقداره مليار دولار" . (حنيطي، 2016) .

وتبعاً لبيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، قاعدة بيانات الاستعمار ومصادرة الأراضي 2020 ، فإن عدد المستعمرين في المستعمرات الإسرائيلية في الضفة الغربية حتى عام 2019 بلغ نحو 10 آلاف مستوطن ، كما هو موضح في الجدول رقم (2.1) :

عدد المستعمرين في المستعمرات الاسرائيلية في الضفة الغربية حسب المحافظة والتصنيف، 2019			
المحافظة	التصنيف		المجموع
	مستعمرات تابعة لمجلس يشع	مستعمرات تم ضمها إلى إسرائيل	
الضفة الغربية	**437,489**	**250,564**	**688,262**
جنين	3,373	-	**3,373**
طوباس والأغوار الشمالية	2,465	-	**2,465**
طولكرم	4,145	-	**4,145**
نابلس	20,124	-	**20,124**
قلقيلية	39,028	927	**39,955**
سلفيت	47,233	-	**47,233**
رام الله والبيرة	120,473	16,481	**136,954**
أريحا والاغوار	7,413	-	**7,413**
القدس	84,083	232,093	**316,176**
منطقة J1	-	232,093	**232,093**
منطقة J2	84,083	-	**84,083**
بيت لحم	89,244	-	**89,244**
الخليل	20,117	1,063	**21,180**

ويرى كلٌ من نيفيه جوردون، رئيس قسم العلوم السياسية في جامعة بن جوريون سابقاً و بروفيسور في جامعة لندن حالياً، وعبد معروف، في كتابه الدولة الفلسطينية ومشاريع الإستيطان ، أن الهجرة الى فلسطين مرّت بعدة مراحل، أبرزها :

- مرحلة طرد اليهود 1881–1914
- مرحلة التوطين ووعد بلفور 1914–1948
- مرحلة إغتصاب الأرض وطرد الفلسطينين 1948–1976
- مرحلة العدوان 1967– 1987
- مرحلة إنتفاضة الحجارة (1988–1993)
- مرحلة الحكم الذاتي (1994–2000).
- مرحلة إنتفاضة الأقصى (2001–2009).
- مرحلة الضم الزاحف (2009–2019)

وخلال هذه الفترة برز عدد من المشاريع الصهيونية التي تحدثت عن سياسات دولة الإحتلال تجاه الأغوار ، أهمها :

1.3.1.2 مشروع يغال آلون

يعتبر هذا المشروع حجر الأساس لكافة السيناريوهات والخطط الإستيطانية الصهيونية من حيث الأهداف المزمع تحقيقها. وقد دعا يغال ألون، والذي كان وزيراً للعدل في عام 1967، إلى منح ما يقارب 50% من أراضي الضفة الغربية للفلسطينين شريطة البعد كل البعد عن كنوز فلسطين وأهمها الأغوار. وعلى أن يتم تأمين المنطقة الحدودية من خلال إنشاء المستوطنات ، المعسكرات، البؤر والقواعد العسكرية بالإضافة إلى ضم شريط يتراوح عرضه بين 10–15 كم على إمتداد الغور. مقابل تجنب ضم الكثافة السكانية الفلسطينية في تلك المنطقة كمتطلب أساسي لتطبيق المشروع بهدف الحفاظ على الأراضي المحتلة بعد النكسة ولغايات تفريغ السكان من أراضيهم بشكل جذري. (شوفاني، 1981)

ويرى الباحث أن الأسباب التي تطلبت إيجاد هاذا المشروع لم تكن أمنية ، بل كانت منذ الأزل صهيونية إستعمارية لغايات التوغل وفرض السيادة . حيث أن الأغوار غنية جداً بالموارد المائية الجوفية والسطحية. وتعد المياه الجوفية بشقيها الينابيع والآبار المصدر الأهم لتغذية المياه في المنطقة. فقد بلغ عدد آبار المياه الجوفية الزراعية حتى عام 2008، 70 بئراً زراعياً ، بالإضافة إلى الينابيع الرئيسية والبالغ عددها حوالي 7 ينابيع، الينابيع المراقبة من قبل سلطة المياه الفلسطينية. حيث أن باقي الآبار الجوفية إما مهجورة بسبب سياسات الإحتلال أو أنها واقعة تحت سيطرته (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ، 2008).

ويُمنع السكان دون أي توضيح في مناطق أريحا والأغوار من حفر الآبار الجديدة أو إعادة تأهيلها، تكرير المياه أو الإستفادة منها .علماُ بأن الإحتلال قام ببناء ما يزيد عن 27 بئراً بطاقات إنتاجية عالية تؤثر سلباً وتُضعف إنتاجية الآبار الفلسطينية. وبالتالي فإن الفلسطينين يضطرون لشراء المياه من دولة الإحتلال والتي تسيطر على 90 % في المئة من مصادر المياه الجوفية، وهذا مايبرر عدم تخليهم عن هذا الكنز. فمنطقة الأغوار من أعلى الأراضي الزراعية خصوبة، وبالتالي فإن جودة السلع التي تُزرع فيها تضاهي وتنافس الأسواق العالمية. بالإضافة لإمكانية إنتاج محاصيل في مواسم قبلية

عن موعد زراعتها في العالم أجمع. ووفقاً للدراسات المستقبلية التي تجريها سلطة المياه، فإن الطلب على المورد المائي في منطقة الأغوار سيصل لما يزيد عن 120 مليون متر مكعب مع نهاية عام 2025 . (وزارة الزراعة وسلطة المياه الفسطينية ، 2010)

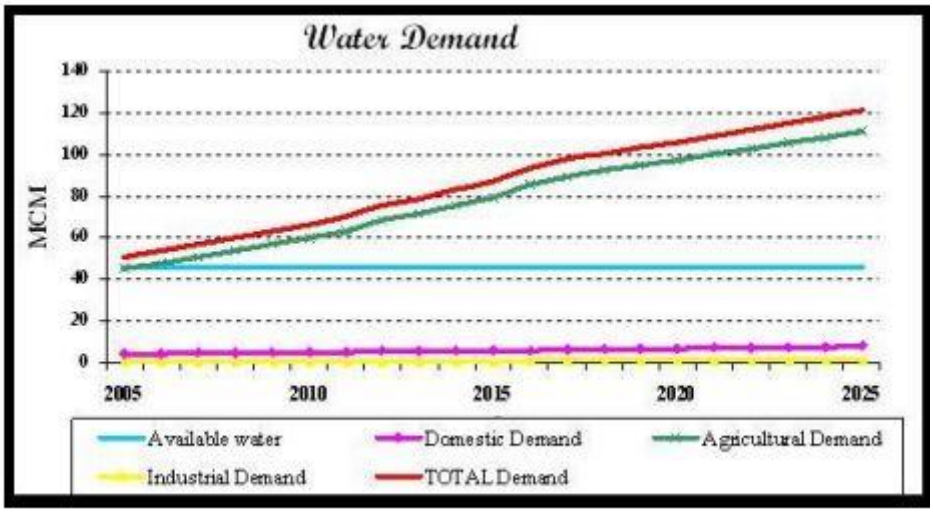

شكل رقم (1.2) يوضح في القطاعات المختلفة وفقاً لخطة تطوير مصادر المياه في محافظات الأغوار.
(وزارة الزراعة وسلطة المياه الفسطينية ، 2010)

2.3.2.1 مشروع دروبلس

يعتبر أحد أهم المشاريع الاستيطانية التي دعت لإقامة ما يتراوح بين 10–15 مستوطنة سنوياً في مختلف بقاع فلسطين وبالتحديد الأماكن الإستراتيجية ، بالإضافة إلى إقامة ما يزيد عن 70 مستوطنة خلال قرابة 15 عاماً جنباً إلى جنب مع تكثيف البؤر المتواجدة آنذاك. فمنهجية متتياهو دروبلس، رئيس دائرة الاستيطان في المنظمة الصهيونية ، كانت تستوجب القضاء على النسيج الإجتماعي والتجانس بكافة أشكاله من خلال زرع المستوطنات بالقرب من هذه التجمعات، ما يحول دون ظهور دولة متوحدة اللغة، الديانة والقومية. (جابر، 2012)

ويرى عدد من المؤرخين والمهتمين بالقضية الفلسطينية بأنه لا يوجد فرقاً بين نتنياهو وحلفائه من المستوطنين، بينما يرى فريق آخر عكس ذلك تماماً . فالفريق الأول يرى دروبلس تماما كألون ونتينياهو وشريكهم ترمب بأن السيطرة في فلسطين تكمن في إحكام السيطرة على الموارد الطبيعية والأراض دون الشعب وبالتالي فهم يطبقون نفس الرؤية والمنهجية . أما الفريق الثاني فيرى بأنه

مختلف عن غيره ، فمن وجهة نظرهم هو يسعى للإعتراف بالدولة الفلسطينية بغض النظر عن المساحة التي ستقام عليها.

ويرى الباحث بأن دعوة كل من إيغال ألون، رئيس الوزراء ووزير الهجرة ووزير العمل سابقاً ودروبلس، العضو السابق في الكنيست عن حزب حيروت الليبرالي جاءت لتجنب ضم مناطق بها كثافة سكانية فلسطينية، وللإستفادة من المواقع الحيوية الإستراتيجية في فلسطين كما وُضّح أعلاه. وبالتالي فإن نتينياهو يسير على الخطى المرسومة من قبل الصهاينة منذ ما يزيد عن خمسون عاماً لتطبيق خطة الضم والتي بات من المعروف أنها تجسيد لخطة المنظمة الصهيونية في مؤتمر بازل لتثبيت مصالحها.

4.1.2 دوافع وحيثيات الضم

إن أسباب الضم تتمحمور حول النظرة القومية وايديولوجيا الفكر الصهيوني ، والعامل الأمنوستراتيجي ، مفصلين كالتالي:

1.4.1.2 العامل الأمني والإستراتيجي

إن سيطرة إسرائيل على «سلة غذاء الفلسطينيين» ساهمت في غزو منتجات الإحتلال للأسواق الفلسطينية وإغراقها حيث أن اتفاقية باريس الاقتصادية بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل تستدعي ذلك. فغور الأردن منذ اليوم الأول يشكل مشروعاً إستثمارياً ناجحاً ،رغم المزاعم التي تفيد بأن المطمع فيه لغايات حفظ الأمن وإستتبابه. "هذا ما صرّح به عريقات– كبير المفاوضين يوماً عندما أفاد نتنياهو طلب أن يستأجر الغور 40 عاما، لكن الأرباح الخيالية التي تجنيها إسرائيل من الأغوار ستجعلهم يبقون هنا 400 عام!" .. (خليل، 2012)

تشكل الزراعة العصب الاقتصادي والشريان الرئيسي لسكان مناطق الأغوار؛ حيث أن معظم أراضي منطقة الأغوار وشمال البحر الميت تستغلّها إسرائيل لاحتياجاتها. إذا يُحظر على الفلسطينين من الإنتفاع من أكثر من 15–10% من المساحة. حيث يمنعوا ويهجروا ويطاردوا لمجرد المحاولة لا بل وتقتلع جذورهم أيضاً، فلا مجال لبناء أو رعي أو تعمير. وفي حال البناء دون تراخيص فإن النتيجة

الحتمية هي الهدم. حيث قامت دولة الإحتلال بإنشاء ثمانية معسكرات إسرائيلية للتدريب في منطقة الأغوار ، كما تم إعلان العديد من مناطق الأغوار مناطق عسكرية مغلقة. وبدوره يبيّن "بتسيلم"، مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة، أن الإحتلال يسيطر على ما يزيد عن 40% من الأراضي الزراعية لتنفيذ المخططات الإستيطانية الاستيطان وبحجة إعلانها مناطق عسكرية مغلقة ومحميات طبيعية. مع التنويه إلى أن ما يقارب من نصف الأراضي التي يعيش فيها الفلسطينيون تحتلها المستوطنات باعتبارها بيئة خصبة للرعي والزراعية .

فمنذ احتلال الضفة الغربية، تعتبر دولة الإحتلال بأن الضفة الغربية تمثل"الحدود الشرقية" لها وتطمح في ضمها والسيطة عليها للدوافع الأمنية ذاتها ولكنها على أرض الواقع تسعى لتعزيز سيطرتها على المنطقة ليس إلا. حيث سعت دولة الإحتلال في أوائل الألفية إلى تشييد جداراً شرقياً فاصلاً على إمتداد الحدود الغربية للأغوار، إلا أنها عزفت عن التنفيذ لا عن الفكرة بفعل الضغوطات الدولية . وبما أن الفكر الصهيوني متأصل فقد عملت دولة الإحتلال للتضييق على الفلسطينين من خلال إقامة العديد من الحواجز الأمنية التي يتطلب تخطيها عدداً من التصاريح والإجراءات المعقدة التي تستنزف الوقت والمجهود النفسي والجسدي بحجة الحفاظ على أمن وأمان المنطقة. إلا أن السبب الأول والأخير لسياسات الإحتلال ودوافعه باتت معروفة بأنها سياسية بحت وتهدف إلى إحكام السيطرة وضم هذه المنطقة لإستنزاف ثرواتها وضم أكبر نسبة ممكنة من المناطق الإستراتيجية لسيادتها. وقد بدا جلياً وواضحاً في خطة الضم السعي الواضح من قبل دولة الإحتلال لفرض السيادة الكاملة على غور الأردن، حيث أوضحت التالي: "يوفر غور الأردن حاجزًا ماديًا حادًا على بعد 4600 قدم تقريبًا للتصدي لأي هجوم خارجي قادم من الشرق حيث يمكن أن تمنع القوات الإسرائيلية المنتشرة على طول المنحدرات الشرقية من سلسلة تلال الضفة الغربية جيشًا متفوقًا من الناحية العددية إلى أن تنهي إسرائيل التعبئة". (Shaul, 2021) .

2.4.1.2 العامل الأيديولوجي والنظرة القومية

إن لمبادىء الفصل العنصري والدونية أهمية عن العوامل الأخرى ، فأولاً وأخيراً نتينياهو صهيوني إستيطاني، والفكر الصهيوني يحتم السيطرة على كل شبر من أرض فلسطين بإعتبارها أرض الميعاد منها الملجأ واليها تطبيقاً لتوجيهات الصهيونية الدينية. ومن أكبر المستجدات من حيث التشريعات هو

"قانون القومية" الذي أكد في بندة السابع على إعطاء دولة اسرائيل أهمية وقيمة قومية لتطوير المستوطنات ودعمها وتثبيتها واعتبارها قيمة يهودية. وقد عمدت سلطات الإحتلال إلى تعديل قانون الغائب الحاضر ليشمل إنتزاع حقوق اللاجئين والإستيلاء على الأملاك وتلبيس القوانين الصبغة الشرعية لتبرير السيطرة . كما يعطي القانون الأحقية المطلقة للشعب اليهودي في فلسطين متجاهلا كليا حقوق الشعب الفلسطيني في ارضة ووطنة الام. كما يلغي حق العودة وتقرير المصير مقابل اعطاء الحق حصريا للشعب اليهودي. (عدوان، 2011)

وقد دأبت دولة الاحتلال على العمل على تغييرات جغرافية وديمغرافية في دولة فلسطين المحتلة. فوفقاً لكتاب القدس الإحصائي السنوي لعام 2021 بلغ عدد المستعمرات في الضفة الغربية 151 مستعمرة مقابل 26 مستعمرة في محافظة القدس. حيث تعتبر الصهيونية ومنطلقها الديني أساساً لهذا التقسيم. فقد شكل كلٌ من الدين بوصفهم شعب الله المختار وإستكمال إحتلال المتبقي من أراضي فلسطين سنة 1967 ركائز لهذه التغيرات.

فمن الناحية الديمغرافية قامت دولة الاحتلال منذ عام 1967 بنقل مدنيين للسكن في ارض تخضع لاحتلالها ووصل عدد المستوطنين الاسرائيلين في عام 2019 في الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية إلى من يزيد عن 690,000 مستوطن مقارنة بحوالي 280,000 مستوطن تواجدوا بشكل غير شرعي في عام 1994 أي أن أعداد المستوطنين زاد لما يقارب الضعفين وأكثر منذ ذلك الحين. وكما ذكر سابقاً يُعتبر نقل مدنيين لمنطقة تخضع تحت احتلال مخالف لاتفاقية جنيف الرابعة وهو بمثابة جريمة حرب. فالوجود الإسرائيلي قائم على الاستيطان وهو ما ترتكز عليه العقيدة الصهيونية. ويظهر الجدول أعداد المستوطنين الذي تم نقلهم إلى الأرض المحتلة منذ عام 1994 وحتى 2019.

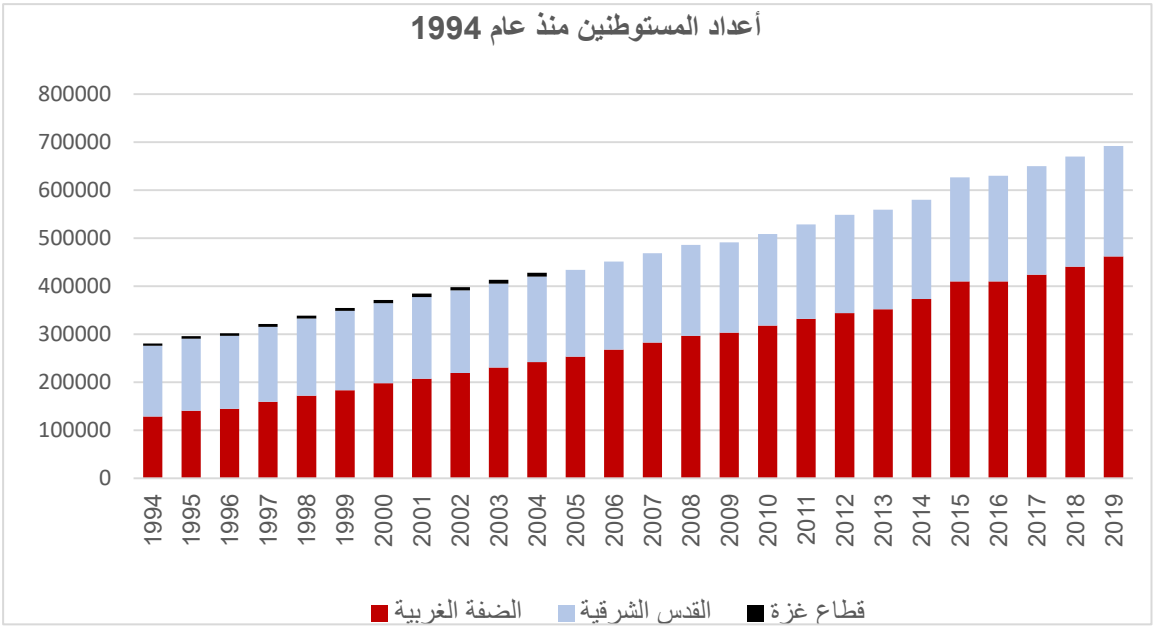

شكل : (1.1) ، توزيع اعداد المستوطنين على مدار الأعوام 1994–2019 ، المصدر : كتاب القدس الإحصائي السنوي – الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2021

مع التأكيد على أن نقل المستوطنين بدأ منذ بدء الاحتلال عام 1967 وتم التركيز في بداية الاحتلال على نقل المستوطنين لمستوطنات القدس ومحيط القدس وإلى منطقة الأغوار للأهمية الاستراتيجية لهذه المناطق بالنسبة لدولة الاحتلال والتي فاق عدد السكان الفلسطينين فيها 62 ألف نسمة حسب الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لعام 2021.

وتبلغ مساحة الأراضي الصالحة للزراعة في منطقة الأغوار 280 ألف دونم؛ أي ما نسبته 38.8% من المساحة الكلية للأغوار، يخصص منها 50 ألف دونم فقط للفلسطينين. علماً بأن مناطق ج تزيد بمساحتها عن 88% من إجمالي المساحة الكلية للاغوار والتي تقام ما تزيد عن 35 مستوطنة على أراضيها والمقامة على طول وادي الأردن. حيث أنها تنتج ما يقارب نصف إجمالي المساحات الزراعية في الضفة الغربية وما يزيد عن ذلك من إجمالي ناتج الخضار. وحيث أن النسبة الأعظم من تلك الأراضي هي أراضي زراعية خصبة ، وغنية بالمصادر الطبيعية وتشكل مصدر دخل رئيسي. وبالتالي فإن السعي المستمر إلى السيطرة على المياه السطحية والجوفية على حد سواء له أسبابه الواضحة. (علقم، 2016)

وحسب المخططات الاستعمارية الاسرائيلية التي تم تبنيها في الستينات والسبعينات والثمانينات من القرن العشرين مثل مخطط "آلون" الساعي لضم عدد من المناطق لدولة الإحتلال و مخطط "شارون" و مخطط "دروبلس" تم انشاء مستعمرات اضافية في جبال الضفة الغربية وعلى طول حدود 1967.

ويظهر جلياً أن نقل المستوطنين إلى الأراضي المحتلة لم يتوقف حتى بعد توقيع اتفاق أوسلو عام 1993 واستمر على نفس الوتيرة ليومنا هذا. فمن أصل 5 ملايين فلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة يعيش في الضفة الغربية بما فيها القدس ما يقارب 3 مليون فلسطيني ويعاني هؤلاء الفلسطينيين القابعين تحت الاحتلال من اجراءات تمنعهم من الاستفادة من أراضيهم أو حتى الوصول إليها.

حيث قامت دولة الاحتلال، وكأسلوب فرض السيطرة على الأراضي الفلسطينية، بعمل تعديلات على التشريعات والقوانين المتعلقة بالتخطيط والعمران والتشريعات الخاصة بالسيطرة على الأراضي الأمر الذي أدى إلى حرمان الفلسطينيين من البناء أو العمران في عدد من المناطق واعطاء حرية التخطيط للمستوطنين غير الشرعيين وهو الأمر الذي سمح بسيطرة الاحتلال من خلال منظومته تلك على ما يقارب 60% من مساحة الضفة الغربية.

5.1.2 منظومة الاستيطان وأثرها على دولة فلسطين المحتلة

النشاط الاستيطاني هو منظومة ومشروع ممنهج تم التخطيط له منذ بدء الاحتلال عام 1967. حيث تبنت سلطات الاحتلال سياسة الضم والتوسع وذلك من خلال تخطيط وبناء منظومة الاستيطان الاستعمارية في الضفة الغربية ومن ضمنها القدس المحتلة.

ان المنظومة الاستعمارية تعمل على الحيلولة دون سيطرة الفلسطينيي على ارضه أو انشاء دولته المستقلة. وعليه، تم انشاء أكثر من 445 موقع اسرائيلي في فلسطين المحتلة تشمل أكثر من 300 مستوطنه وبؤرة استيطانية يسكنها 690,000 مستوطن بشكل غير شرعي بالإضافة إلى 94 معسكر و25 منطقة صناعية اسرائيلية و25 موقع للخدمات ومواقع اخرى سياحية عدا عن اعتبار المنطقة التي صنفت كمناطق ج والتي تشكل ما مجموعه 61% من مساحة الضفة الغربية تحت السيطرة الاسرائيلية بما فيها غور الاردن على طول نهر الاردن والبحر الميت.

تربط هذه المواقع شبكة بنية تحتية متطورة. وتم تخصيص مساحة جغرافية لتكون تحت نفوذ المستوطنات وتبلغ مساحتها أضعاف مساحة المواقع الاستيطانية. وعملت دولة الاحتلال على اصدار أوامر عسكرية وإعلان مناطق شاسعة من الضفة الغربية كمناطق عسكرية مغلقة وصلت مساحتها إلى ما يعادل 20% من مساحة الضفة الغربية. وفي عام 2002 ، شرعت سلطات الاحتلال وبشكل غير قانوني في بناء جدار الضم والتوسع داخل فلسطين المحتلة بهدف السيطرة على الأرض وخلق وقائع

جديدة. وعلى أثره تم عزل 9.4% من أراضي الضفة ما بين الجدار وحدود 1967. ناهيك عن الأراضي التي تم اعلانها أراضي دولة أو أراضي مصادرة أو أراضي يمنع البناء عليها. وتلعب هذه العناصر مجتمعة لدعم منظومة استيطان تم التخطيط لها من قبل احتلال عسكري استعماري لأرض فلسطين[3]. بسيطرتها على الأراضي، تسيطر منظومة الاستيطان ايضا على الموارد والثروات الطبيعية في فلسطين وتشمل المياه والأراضي الزراعية والموارد في غور الأردن وفي البحر الميت الأمر الذي يعيق ويمنع بناء اقتصاد فلسطيني حر.

وأخيراً، تعتبر مشاريع الضم وفرض السيادة الاسرائيلية على الأرض الفلسطينية المحتلة من التطورات الخطيرة التي تستخدمها دولة الاحتلال لفرض وقائع على الأرض على الرغم من كونها خرق للقانون والشرعية الدولية. وقد تم طرح سلسلة من مشاريع الضم[4] منذ عام 2015 تشمل مشاريع لضم القدس ومحيطها ومشاريع لضم غور الأردن وأخرى لضم التجمعات الاستيطانية.

6.1.2 التوسع الاستيطاني بشكل حتى عام 2020

تُظهر الجداول البيانية التالية ان المخططات الاسرائيلية لتنفيذ الوحدات الاستيطانية في المستوطنات غير الشرعية يتم بتزايد يعكس الوتيرة العالية للبناء في المستوطنات. وشهد عام 2017 ازدياد في هذه المخططات بعد الدعم الأمريكي العلني المتمثل بإدارة ترمب لحكومة دولة الاحتلال ووصلت خلال عام 2020 إلى أكثر من 12,150 مخطط. وتترجم كمية المخططات

كعطاءات لبناء الوحدات الاستيطانية وخلال 2020 أيضا تم الموافقة على 3,512 عطاء وتزايدت أعداد العطاءات في مستوطنات القدس الشرقية عام 2020 مقارنة مع السنوات السابقة.

[3] تعتبر المستوطنات غير شرعية بموجب القرارات الصادرة عن مجلس الأمن، بما فيها القرارات 2334، 446، و452، و465، و471 و 476 اتفاقية جنيف الرابعة.

[4] [4] قائمة بمشاريع الضم متوفرة على الرابط التالي https://www.yesh-din.org/en/legislation/

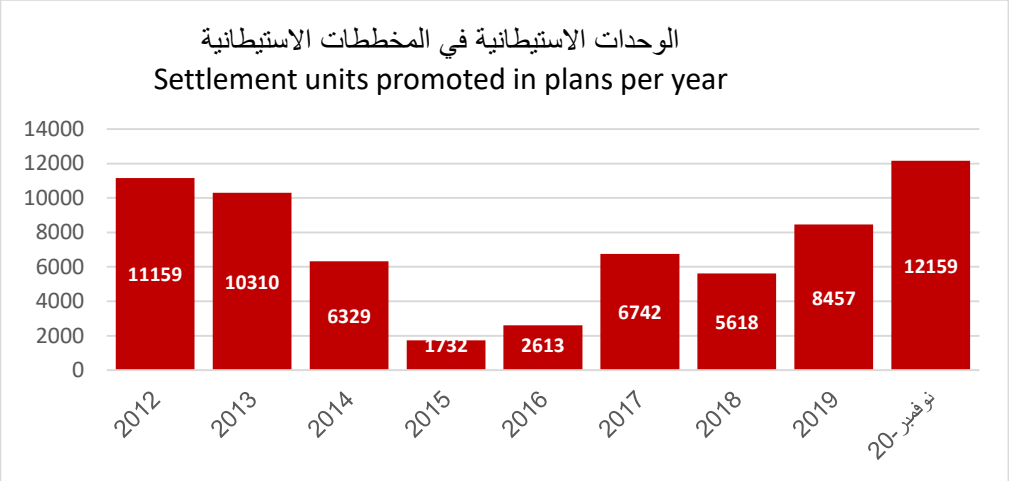

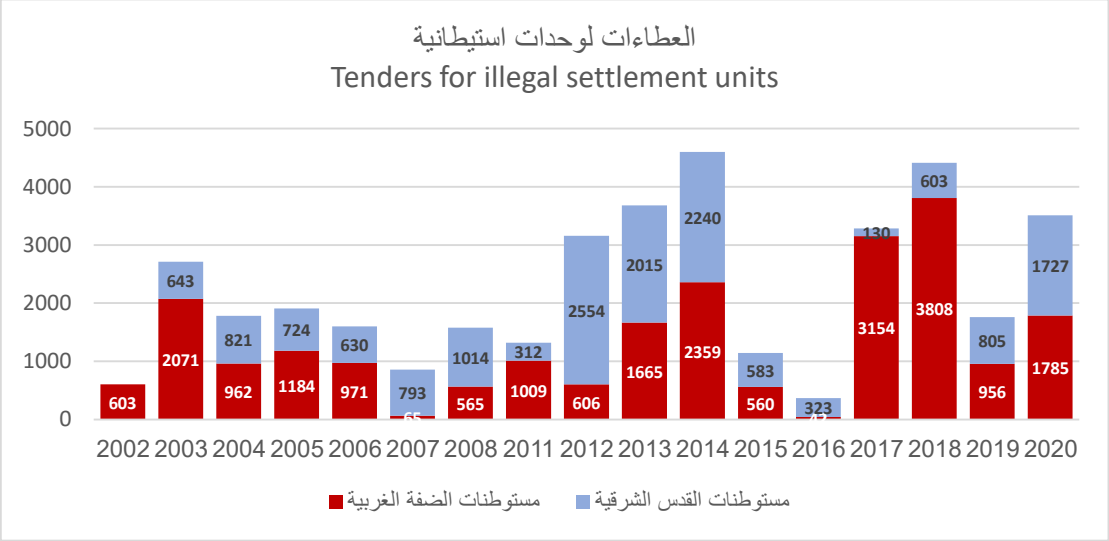

وفي المقابل يتم حرمان الفلسطينيين من البناء في التجمعات الفلسطينية خاصة النائية منها في أراضي الضفة الغربية. وبسبب عدم التمكن من الحصول على رخصة بناء يلجأ الفلسطينيون للبناء من غير ترخيص الأمر الذي أدى إلى عمليات هدم لمنشآت ومباني فلسطينية بشكل دوري. حيث تم خلال عام 2020 هدم 152 وحدة سكنية فلسطينية أدت لتشريد 627 فلسطيني منهم 325 طفل.

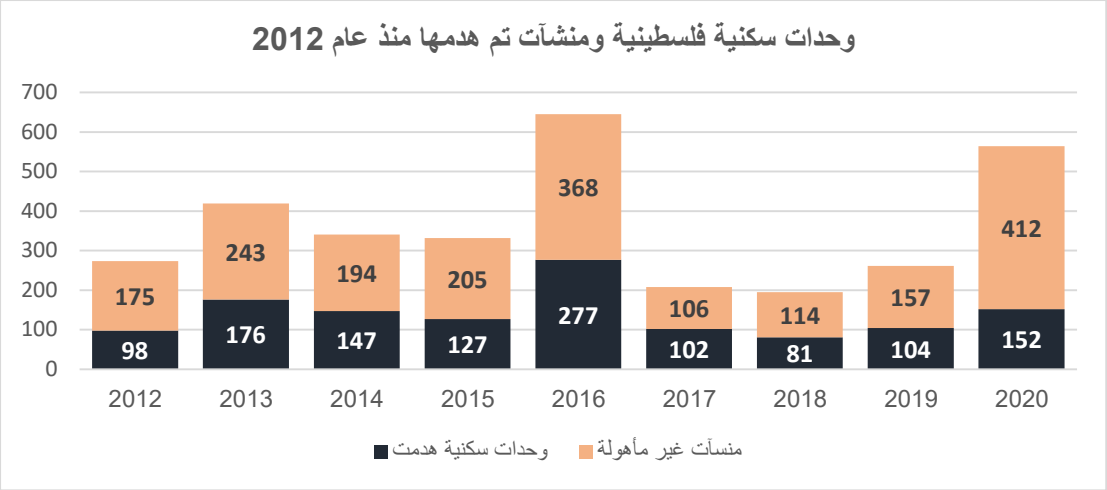

وفق معطيات بتسيلم في الفترة ما بين 2006 وأيلول 2017 هدمت الإدارة المدنية 698 وحدة سكنيّة على الأقلّ في بلدات فلسطينية في منطقة الأغوار. المباني التي هُدمت كان يسكنها 2948 فلسطينيًّا بينهم على الأقلّ 1334 قاصرين. (مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة، 2020)

2.2 المبحث الثاني: الزراعة والتأمين

1.2.2 الزراعة في الأغوار

يعتبر قطاع الزراعة أحد أبرز وأكبر القطاعات الإستيعابية لتشغيل الأيدي العاملة في فلسطين. وتعتبر كل من الأرض والمياه أبرز محاور القضية الفلسطينية و أعمدة سيادتها. لا بل ويمكننا القول بأن العامل الأول يتصدر القائمة نظراً لأن التكنولوجيا والتقدم العلمي تسمح بإستخراج وتنقيب وتكرير المياه لتصبح صالحة فيما بعد، شريطة توفر الأرض ، ولا يصح العكس . وللزراعة في فلسطين أنماط مميزة تساهم في تعزيز البيئة الإنتاجية الزراعية. فالمحاصصة والمشاع والمزارعة والضمان هي عقود ما كان للزراعة أن تُنجز دونها في السابق. وتسعى دولة الإحتلال إلى خلق حالة من التبعية الاقتصادية من خلال إستقطاب الأيدي العاملة في المستوطنات بالأغوار لزراعة المحاصيل بشتى أعمالها . والظروف المناخية المميزة سواءاً أكان بسبب الموقع أو درجات الحرارة العالية صيفاً أو إتبارها كمدفأ طبيعي في فصل الشتاء. حيث يتبين من الجدول أدناه العائد على الزراعة في التصدير سواءاً للسوق الفلسطيني أو للخارج:

أنواع المحاصيل المزروعة في غور الأردن من قبل الإحتلال

المحصول	المساحة (دونم)	نسبة التصدير %
عنب	6,240	60
تمر	4,600	70
زهور (مغطاة)	380	95
زهور (مكشوفة)	660	70
خضار (مغطاة)	1,000	80
أعشاب (مغطاة)	594	100
خضار (مكشوفة)	7,000	
بصل ورود	54	100
حمضيات	600	40%
موز	700	100%

المصدر : نعمان كنفاني وزياد غيث، الهيكلية الاقتصادية للمستعمرات الإسرائيلية في الضفة الغربية، (رام الله : ماس ، 2012) ص : 50

وتشير الأبحاث ، إلى أن حصّة السوق الفلسطيني من نشاط الصادرات الزراعية من الإحتلال كانت تصل إلى الربع ويتمركز أغلبه في الفاكهة المزروعة في المستعمرات. حيث تهتم حكومة الإحتلال وبشكل بالغ الأهمية بحقل الزراعة وتسعى لتطوير المشاريع الزراعية في مستعمرات غور الأردن. فعلى سبيل المثال، تمنح الجهات الزراعية إعفاءات ضريبية وتخفيض في نسب ضريبة الدخل، وتوفر الحراسة السومية على مدار الساعة ، وتبني نظم طرق حديثة التخطيط وغيرها من عمليات التمويل لشراء المساكن والأراضي .

وتُقسم المستوطنات إلى نوعين : ريفية وحضرية . أما الريفية فمنها ما يُعرف بالموشاف، الكيبوتز والمستعمرات التعاونية الجماعية . حيث أن النسب العالية من الأراضي الزراعية تُستخدم في زراعة الحمضيات والخضراوات وأكبر المساحات الزراعية موجودة في الأغوار. وقد طورت المستعمرات أساليب حديثة للزراعة بإنتهاج تطبيقات تكنولوجية حديثة وبإشراف وزارة الزراعة والصناديق المخصصة لدعم القطاع الزراعي والمائي. ونظراً لإنخفاض مستوى التعليم لسكان الأغوار من الفلسطينين ، فإن استيعاب وتطبيق البرامج التقنية يستلزم مجهوداً تدريبياً ومراقبة ومتابعة تطويرة بإستمرار وهذا كان أحد الأسباب المعيقة للتطور هناك. بالإضافة إلى أن المؤسسات الفلسطينية تعاني من الضعف التام لمواجهة هذه السياسات وعلى رأسها عدم وجود مؤسسات فاعلة في الإقراض والتمويل الزراعي والتي يحتم دورها على رفد الموارد والتمويل بهذا الخصوص.(كنفاني و غيث، 2012)

ويبقى الفلسطينيون حتى عامنا هذا محرومون من الإنتفاع من نهر الأردن بأوامر عسكرية مقابل منح حق الإنتفاع من النهر والآبار الجوفية مقتصر حصرياً على المستعمرين وبنسب محدودة للفلسطينين من خلال تركيب عدادات على الأبار بهدف التضييق عليهم من جهة ولغاية تحقيق نفع اقتصادي من خلال بيع المياه من شركة ميكيروت للفلسطينين، حيث تُقدر نسبة الأراضي المزروعة بما يزيد عن 30 ألف دونم، ويحظى النخيل بنصيب الأسد منها. وهذا ما حذى بالمجتمعان الأوروبي والأمريكي لتفضيل منتجات المستعمرات والسماح بدخولها الأسواق بحرية تامة وتمييزها بسهولة لإجراءات سواءاً الجمركية أو المخبرية نظراً لتميز جودتها. (مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، 1997)

2.2.2 التأمين الزراعي

ترى هيئة سوق رأس المال الفلسطينية بأن التأمين يعني " مبدأ المشاركة في الخسائر المالية التي يتكبدها الفرد أو المجموعة من قبل صندوق يتكون من مساهمات افراد او مجموعات معرضين للخسارة وتوزيع الخسارة على جميع المشاركين، ومن اجل ذلك تم انشاء شركات التأمين لحماية الفرد ضد الخسائرة المتوقعة".

وتعتبر وثيقة التأمين ضد الحريق من أوائل خدمات التأمين التي بدأ العمل بها من قبل النقابات العمالية للحرف في أوروبا. ولا تقتصر التغطية فيه على عين التأمين بل تمتد لتغطي الأخطار المحيطة أي الأعيان الأخرى وما ينتج عن الحريق من خسائر ناشئة. ويعد التأمين في وقتنا الحالي أحد أهم أدوات التمكين الاقتصادي في المجتمعات كافة. حيث أن له علاقة وطيدة في مختلف أنشطة القطاعات سواءاً أكانت اقتصادية، إجتماعية أوحتى السياسية منها ولا يمكن إغفال دوره. ويعتبر القطاع الزراعي أحد أعمدة القطاعات الإنتاجية في الدول فهي تشغل الأيدي العاملة من جهة وتحقق الأمن الغذائي والموارد الأولية لقطاع الصناعة من جهة أخرى وبالتالي فهي بحاجة دوماً إلى ضمانة لسلامة وسائل الإنتاج، ورؤوس الأموال المستثمرة في هذا القطاع.

ويعرف التأمين الزراعي على أنه" عقد تأمين يمكن الفلاحين من تغطية أخطار النشاط التي يتعرض إليها الفلاح، وبما أن هذه الأخطار تختلف عن التي ترتبط بالنشاطات الاقتصادية، وقد خصص هذا التأمين لحماية الفلاحين من خلال التعاون من الفلاحين والأخصائين في الميدان الفلاحي" (فلاح، 2008)

ويهدف التأمين الزراعي إلى رعاية الثروة النباتية من خلال تقديم الخدمات التأمينية لإتقاء شتى المخاطر و الخسائر التي قد تصيب المحاصيل أو الفلاح والتي تساهم بشكل أو بآخر في تقليل الخسائر المادية بما يضمن منحه الفرص لإعادة الإعمار وخلق فرص للإستثمار من جديد. بحيث يصل إلى مخرجات ذات قيمة تعود عليه والمجتمع بالإستقرار المالي. ويقسم التأمين الزراعي إلى قسمين: تأمينات الثروة الحيوانية وتأمينات الثروة النباتية. (الطيف و كوراد، 2018)

2.2.2.2 أشكال التأمين الزراعي

تقدم شركات التأمين في فلسطين ، عدداً من التأمينات التي يمكن للمزارعين الإستفادم منها وفق التأمينات المقرة والمسموح العمل بها من قبل الهيئة وهي :

1. التأمينات ضد أخطار الحريق والأخطار المصاحبة معها للمعدات والمنشآت: ويشمل هذا النوع من التأمين تغطية جميع الأضرار المادية التي قد تلحق بالممتلكات كلياً أو جزئياً نتيجة الخطر المتسبب بالحريق أو الصاعقة. علماً بأن وثيقة الحريق تغطي الحريق بعينه ويمكن إضافة أخطار أخرى كالتماس الكهربائي والسرقة شريطة إستيفاء أقساط إضافية.
2. التأمينات العمالية: ويقصد به التعويض الخاص بموظفي وعمال المؤمن له في الحالات التي يتسبب فيها الخطر بالوفاة أو العجز كلياً/ جزئياً أثناء ممارسة العمل. وتقتصر هذه التغطيات على الأضرار الجسدية .
3. تأمين أخطار النقل بأنواعه : ويعد من أقدم أنواع التأمين والتي تشمل نقل البضائع بمختلف أنواعها وتأمينها من خطر الفقدان أو التلف.
4. تأمين المسؤولية المدنية: ويعرف هذا النوع من التأمين بالمسؤولية القانونية التي تترتب تجاه الغير في حال وقوع الخطر فترة سريان التأمين.

3.2.2.2 مكونات وثيقة التأمين الزراعي

تعتبر هيئة سوق رأس المال جهة الإشراف على قطاع التأمين في فلسطين . بالإضافة لكونها المشرّع الأول لكافة السياسات والأنظمة التي تسيّر أعمال هذا القطاع . وتقوم بدورها بمنح كافة التسهيلات والتراخيص والإشراف والرقابة على سوق التأمين بوسطائه، وكلائه، موظفيه وشركاته. بالإضافة إلى الحفاظ على حقوق ومصالح المؤمن لهم في شركات التأمين. وتشير الهيئة إلى أن مكونات وثيقة التأمين تتكون من التالي (هيئة سوق رأس المال الفلسطينية، 2021) :

1. عين المؤمن: ويُقصد بها الممتلكات المراد تأمينه.

2. قسط التأمين: وبقصد به مبلغ التأمين المتفق عليه بين المؤمن والمؤمن له والذي يتوجب على الفريق الثاني الإلتزام به تجاه الفريق الأول في حال حدوث خسارة أو عدمها شريطة تعويض المؤمن

له عند وقوع الخسارة. ويختلف قسط التأمين عن رسوم الحادث، فالأول يلزم المؤمن له بدفع الإستحقاق المالي سواءاً عند حصول حادث أو عدمه ، بينما يُستحق الأخير عند وقوع الحادث فقط ، وهو بمثابة مشاركة في الإلتزام المالي تجاه عين التأمين.

3. نطاق الغطاء التأميني: أي المساحة الجغرافية التي يتم الإتفاق بين شركة التأمين " المؤمن " والمنتفع " المؤمن له" من التأمين لتأمينها والإلتزام بحدود التغطية لها طوال سريان فترة التأمين وتسديد الأقساط.

4. مدة التأمين: أي الفترة الزمنية التي يبدأ وينتهي فيها التأمين، وعادة ما تكون سنة ميلادية كاملة. وتأتي مدة التأمين كأحد أبرز النقاط التي تُطبق بدورها مبدأ المصلحة التأمينية – أحد أهم بنود صناعة التأمين – .

5. نسبة/ مبلغ التعويض: وهي المبلغ الذي يتم الإلتزام بدفعه من قبل شركة التأمين بعد وقوع الحادث وإستكمال المؤمن الإجراءات الكاملة لتحديد سبب الخسارة والتحقق من إذا كانت وثيقة التأمين تغطي الخطر الذي وقع من عدمه وبعدها تقدير نسبة التعويض. وهذا يتم وفقاً للمادة (45) من قانون التأمين رقم (20) لسنة 2005، فإنه للمتضرر الحق في مطالبة المؤمن مباشرة في حدود الضرر الحاصل له وقيمة التأمين المحددة بالعقد.

6. الإستثناءات: الشروط التي يتم إدراجها في بوليصة التأمين والتي يُستثنى منها التعويض أو الإعتراف بالمسؤولية من قبل المؤمن للمؤمن له.

7. عقد التأمين : وفقا للمادة رقم (1) من قانون التأمين رقم (20) لسنة 2005، فهو أي اتفاق أو تعهد يلتزم بمقتضاه المؤمن ان يؤدي إلى المؤمن له أو الى المستفيد الذي اشترط التأمين لصالحه مبلغا من المال أو إيرادا او مرتبا أو أي عوض مالي اخر في حالة وقوع الحادث أو تحقق الخطر المبين بالعقد وذلك نظير قسط أو أية دفعة مالية أخرى يؤديها المؤمن له للمؤمن.

8. حدود التغطية التأمينية : أي الحد الأقصى لمبالغ التعويض التي يتم دفعها للمؤمن وفق شروط وثيقة التأمين.

4.2.2.2 تجارب دولية في التأمين الزراعي

1. تجربة الجزائر : على الرغم من ضآلة نسبة حصة التأمين الزراعي من سوق التأمين في الجزائر، إلا أننا نستطيع القول بأنه وخلال العقدين الآخيرين، طرأ إرتفاع وتطور ملحوظ على التأمين الزراعي . حيث أن الجزائر تبنت الفكر الإشتراكي والذي ساهم وبشكل كبير في عدة تحولات في القطاع الزراعي الجزائري خصوصاً بعد تبنيها شهار "الأرض لمن يخدمها " . ويعتبر التأمين ضد البرد والحريق من أوائل التأمينات التي بدأ العمل بها عام 1912 لتحتكر الدولة فيما بعد التأمين بكافة أشكاله تطبيقاً للفكر الجماعي التعاوني الإشتراكي الذي كانت تتبناه البلاد آنذاك. (بن غفور، 2018)

حيث تم إنشاء الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي ، وهو أكبر جهة تمارس نشاطها في التأمين الزراعي. فهو عبارة عن شركة تأمين تعاونية ذات طابع تعاضدي غير ربحي تم إنشاءه عام 1972 والذي تشكل نتيجة إتحاد ثلاثة صناديق رئيسية ، تم دمجها فيما بعد لتصبح كياناً واحداً بالشكل الذي هي عليه الآن وهي: صندوق التعاوني الفلاحي للتقاعد، الصندوق المركزي للتعاون الإجتماعي الفلاحي و الصندوق المركزي لإعادة التأمين للتعاون الفلاحي. إلا أن عدداً من التغيرات أدت لفصلهم عام 1995 ، لكن الهدف الأساسي الذي أنشأ من أجله والمتمثل في لحماية الممتلكات والأشخاص والنشاطات في المناطق الريفية بقى مستمراً. فالصندوق وهو أشبه بالجمعيات التعاونية المتخصصة والتي يجتمع أفرادها لغايات تحقيق مصلحة الجماعة ويشمل المزارعين وصيادي الأسماك، والمتخصصين في التربية المائية. ويجب أن لا يقل عدد الأعضاء عن 40 عضواً فعالاً . (غردي، إدير، و برقون، 2017)

2. تجربة اليابان : تعتبر اليابان من أوائل الدول التي بدأت بتطبيق التأمين الزراعي حيث كانت بداياته أواخر الثلاثينيات . ففي عام 1929 و 1939 و 1947 تم سن قوانين تأمين الحيوانات، التأمين الزراعي وقانون التعويضات الزراعية تتابعياً. حيث تساهم الحكومة بدور كبير جنباً إلى جنب مع شركات التأمين في التعويض بما نسبته 80–90% من جهة وتشارك المؤمنين ما نسبته 50–80% من الأقساط التأمينية، وهو ما حذا بها لفرض التأمين الإلزامي على بعض المنتجات الزراعية كالأرز والقمح حيث يتخصص ما يقارب ٦٠ ٪ من المزارعين في زراعة الأرز والذي يمثل قرابة 20٪ من مجموع الانتاج الزراعي. (المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، 2011)

5.2.2.2 مخاطر التأمين الزراعي

يعتبر القطاع الزراعي من أكثر أنواع التأمين خطورة وأصعبها على مستوى العالم. ويتم في العادة البعد قدر المستطاع عن هذا النوع من التأمين لمخاطره العالية والجمّة من جهة ونظراً لتعويضاته الهائلة التي قد تُستحق من جهة أُخرى. وهذا ما جعله صعب التطبيق خصوصاً في دول العالم الثالث، حيث تتسم مناخات بعضها بالجاف، الصحراوي أو المعتمد في زراعته على المياه المطرية لشح مياهه بالإضافة للتقلبات المناخية التي قد تطرأ على هذه الدولعدا عن عدم وجود سياسات واضحة بخصوص التأمين وعدم تظافر الجهود بين الدولة والصناديق أو المؤسسات المخصصة لدعم هذا القطاع . إلا أنه ومع هذا كله فإن هناك توجهات حقيقية وسعي جاد للتوجه نحو هذا القطاع لحاجة المزارعين للحماية وتعويض الخسائر ولأن السوق التأميني الناجح ينعكس ركيزة للاقتصاد القوي والمتميز. حيث يساهم حقل التأمين ما يقارب من 15% من الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة ومع ذلك فإننا يجب أن نكون على دراية بأهم مخاطر التأمين الزراعي والتي قد تكون مغطاة ، مستثناه أو غير مسماه وفيما يلي أهمها (غردي، إدير، و برقون، 2017):

1. الأخطار الطبيعية الخاصة بالمناخ : ويأخذ هذا النوع أشكالاً مختلفة كالعواصف الثلجية ، الأعاصير ، الصقيع ، الفياضانات ، إرتفاع درجات الحرارة والجفاف. بالإضافة إلى تذبذب الأمطار والحرائق وأخيرا الآفات الزراعية والأمراض المصاحبة.

2. الأخطار السياسية: أي عدم الإستقرار السياسي ويشمل هذا النوع الحروب ، النزاعات وأعمال الشغب، المجاعات

3. الأخطار المالية : ويأتي تعريفها بأنها الأخطار المصاحبة للعمليات المالية والتي تشمل تسديد الإلتزامات تجاه الغير –كالقروض المالية – ، تذبذب سعر صرف العملات الأجنبية، وإزدياد نسبة الإحتيال المالي. بالإضافة للمضاربة والإستثمار في البورصة.

الفصل الثالث : الدراسات السابقة ومراجعة الأدبيات

تم في هذا الفصل مراجعة الادبيات ذات الصلة بالرغم من ندرة الادبيات التي تناولت الموضوع في العالم العربي.

دراسة (محمد، 2009) أهمية التأمين الزراعي للتنمية الزراعية وإستقرار المجتمع الريفي (تطبيق شركة شيكان للتأمين الزراعي بمشروع الجزيرة)

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور التأمين الزراعى في تحقيق التنمية الزراعية وإستقرار المجتمعات الريفية في شركة شيكان للتأمين في مشروع الجزيرة –بمساحة 2.2 مليون دونم– في السودان نظراً لإتساع الهوة بين الطبقات الإجتماعية والفقر المدقع الناتج عن ضعف عائد الزراعة. وتكوّن مجتمع الدراسة من المزارعين في سبع تجمعات في قسم وادي الشعير وبلغت العينة 130 مزارعاً . إعتمدت هذه الدراسة على المنهج الاوصفي التحليلي ، حيث تم تطوير استبانة لغاية جمع البيانات الأولية من عينة الدراسة. وقد خلصت الدراسة إلى وجود علاقة إرتباطية بين الزراعى وتحقيق النهضة الزراعية، فالتأمين الزراعى يعمل على رفع نسبة الاستثمار في الحيازات الزراعية وزيادة العائد على الإنتاج. بالإضافة إلى مساهمة التأمين في رفع قيمة التسهيلات المالية الممنوحة للمزارعين. وأن لأبعاد الإرشاد الزراعي أثراً دالاً إحصائياً في تحقيق الدور الفعال في التنمية الزراعية. كاما تبيف وجود تأثير ذو دلالة إحصائية ضعيفة لمجال لاحالة الإجتماعية للمبحوثين ، بينما نقيضها بالتأثير العالي كان جنس المبحوثين. ومن خلال هذه النتائج قدمت الدراسة مجموعة من التوصيات لشركة التأمين من خلال إنتهاج مبدأ التأمين التكافلي ، ربط التمويل والتسهيلات المالية بالتأمين ، السعي لخلق قنوات تعليمية و خبراتية عملية مشتركة ما بين تخصص الزراعة وربطها بالتأمين والعكس لرفع مستوى الوعي والثقافة التأمينية والزراعية على حد سواء.

دراسة اتحاد لجان العمل الزراعي (2019) حول السياسات الوطنية في القطاع الزراعي.

هدفت هذه الدراسة إلى البحث بإمكانية تفعيل عمل صندوق التأمينات الزراعية ودرء المخاطر والذي انشئ بموجب أحكام القرار بقانون رقم (12) لسنة 2013م وترتيب الصلاحيات والتشريعات خصوصاً وأنه يتم إعتبار مساهمة الدولة معونة غير إلزامية " إكرامية" وليس مشاركة حتميّة وحق من حقوق المزارع. بالإضافة إلى أن الشعب الفلسطيني يعاني من تعسف جائر في حقه الأصيل لإستخدام

المياه ، وعليه فإنه حرّي عليه إيجاد آليات لإستغلال مياه الأمطار، تكرير المياه العادمة أو بناء الخزانات والآبار تأسيساً لبرامج إستهلاكية في المستقبل .ويسعى الإحتلال إلى بتر هذا القطاع نظراً لأهميته البالغة في التحرر والسعي للوصول إلى الإكتفاء، علماً بأن نسبة الزراعة من الإنتاج تراجعت بما يزيد عن 30% منذ ثمانينيات القرن الماضي وحتى عام 2017 حيث أن الإحتلال يسيطر على ما يزيد عن 80% من الأراضي الفلسطينية. وتخشى الدراسة أن يتم خصخصة برامج التأمينات الزراعية وبالتالي عدم توفير الحماية الزراعية بالشكل الذي قد يُجنب إنضمام المزارعين له وعلى وجه الخصوص صغار المزارعين. مع التأكيد على أن الزراعة أحد أكبر وأهم القطاعات التنموية المؤثرة في كافة المجالات نظراً لكونها صمام الأمان للأمن الغذائي من جهة وأحد أهم مدخلات القطاعات الرئيسية الأخرى. وترى الدراسة أن دعم صمود الفلسطينين لا يتحقق إلا بالإستقلالية الغذائية والتي تشكل الحجر الأساسي للتحرر اقتصادياً من المُحتل.

دراسة (منهل،2009) دراسة الوضع الراهن لخدمات التأمين الزراعي وإمكانية تطويرها في جمهورية العراق.

هدفت هذه الدراسة إلى البحث في إمكانية تطوير وتنمية عمل شركات التأمين في العراق والبالغ عددها ثلاث وهي : شركة التأمين الوطنية، التأمين العراقية العامة و شركة إعادة التأمين العراقية العامة من خلال تحليل الوضع الحالي للشركات ولمائة جمعية تعاونية زراعية يرتكز عمها على تأمين مستلزمات الإنتاج الزراعي على المستوى المحلي . علماً بأن سوق التأمين العراقي حديث نسبياً ، حيث أن نصيب الأسد من هذه الخدمات كان لصالح الشركات الأجنبية . مع التأكيد على أن أحد أهم النتائج أظهرت عزوف نسبة كبيرة من المزارعين عن الإنتفاع من خدمات التأمين الزراعي نظراً لإعتمادهم على الدولة كجهو مانحة للمساعدات والتي لا تتطلب بدورهاأعباء ومشاركات إضافية. وأوصت الدراسة إلى ضرورة رفع الوعي التأميني من خلال الترويج له وتسليسه للمنتفعين لينتشر بصورة أشمل وأكبر من خلال التعاون مع الجهات ذات العلاقة . كما وأوصى البحث بضرورة إنشاء قواعد بيانات دقيقة والتواصل بشكل مكثف في حقل التأمين عالمياً لمعرفة الأخطار التي قد تصيب الزراعة وإدراجها ليتم العمل على تجهيز خطط وتنبؤات مستقبلية.

دراسة (عريقات، 2018) التأمين وادارة المخاطر فى الزراعة المصرية

يتعرض قطاع الزراعة في مصر للعديد من المخاطر، التي يأتي في مقدمة اسبابها التغيرات المناخية، كالسيول، والارتفاع او الانخفاض الزائد في درجات الحرارة، والصقيع، والاصابة بالآفات والامراض النباتية، وغيرها، بالإضافة الى مخاطر أخرى اصبحت تحتل مكانه مؤثرة ومتزايدة على القطاع، وبصفة خاصة الزراعي منها. ويعتبر التأمين الزراعي أحد اهم وسائل إدارة المخاطر في قطاع الزراعة ، كنظام جماعي يقوم على تعويض المزارعين، واصحاب المنشآت الزراعية والمزارع السمكية، ومراكب الصيد، عن الخسائر المالية الناتجة عن الخطر المؤمن ضده، هذا بالإضافة الى العديد من الادوات الاخرى التي تستخدم، وتساهم في ادارة المخاطر الزراعية ومنها على سبيل المثال الزراعة التعاقدية والاسواق المستقبلية، وغيرها. هذا وتجدر الاشارة الى أنه رغم صدور قانون بإنشاء صندوق للتكافل الزراعي رقم (126) لسنة 2014م، الا ان لائحته التنفيذية لازالت تحت الدراسة، بعد نحو اربعة اعوام من صدور القانون. ولم يشهد التأمين الزراعي في مصر واقعا تنفيذياً، حتى الانتهاء من اعداد هذه الدراسة، على الرغم من مطالبة العديد من الدراسات، والبحوث، والخبراء، والمتخصصين، بأهمية، وضرورة وجود نظام فعال للتأمين الزراعي في مصر، الا انه لازال هناك اختلافاً كبيراً حول المفاهيم والقواعد الأساسية لإقامة نظام تأميني، او تكافلي ناجح من حيث، البناء التنظيمي، ووسائل رصد وتقييم المخاطر، ومواجهتها، ودور الحكومة والجهات ذات الصلة، وغير ذلك من الجوانب الفنية والادارية والمالية ذات العلاقة. وقد استهدفت هذه الدراسة التوصل الى أهم الاسس والاعتبارات العلمية اللازمة، لوجود إدارة ناجحة للمخاطر الزراعية، ونظام تكافل زراعي ناجح في مصر، وذلك لكل من: الشق النباتي، والشق السمكي، وفق أفضل الممارسات العالمية في هذا الشأن.

دراسة (سفيان، 2016) دور السياسات الزراعية في تأمين الاكتفاء الغذائي المستدام وتحقيق التنمية الزراعية المستدامة في الاقتصاد الجزائري.

هدفت هذه الدراسة إلى البحث في الدور الذي تقوم به السياسات الزراعية السياسات الزراعية في تأمين الاكتفاء الغذائي المستدام وتحقيق التنمية الزراعية المستدامة وأثره على الاقتصاد الجزائري منذ عام 2000 وحتى عام 2016. حيث تم الإعتماد على المنهجان الوصفي والتاريخي وبالأخص عند تعقب بعض المصطلحات وإستكمالاً لغاية البحث وهي سرد التطورات والتجديدات ذات العلاقة بقطاع الزراعة في الجزائر. وإرتكزت فرضية البحث الأساسية على أن السياسات الزراعية التي تم إقرارها

والعمل بها لم تحقق المرجو منها في التنمية الزراعية المستدامة للإكتفاء ذاتياً في تحقيق الأمن الغذائي. ولتحقيق أهداف الدراسة وإختبار فرضياتها فقد تم إستخدام المنهج التاريخي للبحث بتفاصيل المخططات والسياسات منذ نشأتها. وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن اثر عدد من النمخططات والسياسات كان جلياً وإنعكس ذلك على الإنتاج الزراعي ونسبته التي زادت بشكل ملحوظ . إلا أن النتائج غير كافية مقارنة بحجم الطاقة المبذول تُجاه ذلك. بالإضافة إلى أن السياسات تركز في محورها على جوانب الإنتاخ ، غير آبهة بما يلحق بها من تسويق ،مبيعات وخدمات مساندة أخرى وهو ما يفاقم الهوة الإنتاجة. وأكدت النتائج أن المركزية والبيروقراطية العاليان وتفشي ظاهرة الفساد الإداري وهو ما يُفشل السياسات الزراعية بشكل كبير. ومن خلال هذه النتائج قدمت الدراسة مجموعة من الإقتراحات منها: وجوب التركيز على دعم البحث العلمي ومواكبة التطورات في حقل الزراعة بإستمرار والسعي دوماً لبناء قدرات المزارعين . ومن جهة أخرى إفضت الدراسة إلى وجوب وضع التشريعات والمعايير القانونية التي تضمن النزاهة والشفافشة وتحارب بيئة الفساد الخصبة وتحييد دور المزارعين. بالإضافة إلى وجوب السعي للإستثمار في مشاريع ذات صلة بالأمن المائي.

ويرى الباحث بدوره أن الأمن المائي ثاني أهم عامل في تحقيق التنمية الزراعية بعد القضاء على الترهل والفساد الإداريين. حيث أن مناطق الشمال دونما الجنوب والشرق دون الغرب منها يعاني من وفرة في كميات الأمطار وذلك بحكم الموقع الجغرافي للجزائر والأقاليم المناخية المنتشرة. فمشاريع تنقية مياه الصرف الصحي ستزيد نسبة المياه المُعالجة لتصبح صالحة للإستخدام. ومن جانب آخر فإن تقليص دور الدولة وخصخصة جزء من الإستثمارات سيساهم في الحد من الترهلات الإدارية والمحسوبية وسيحرر الأسواق بشقيها الداخلي والخاري " للتدصير" بشكل أو بآخر لضمان سير العجلة الإنتاجية بوتيرة جيّدة. وعليه يمكن القول بأن التنمية الزراعية والتنمية الريفية وجهان لعملة واحدة فكل واحدة منهما مكملة للأخرى، ويهدفان لتحقيق نفس الأهداف.

دراسة (أبوريا، 2008) واقع وأولويات التنمية المستدامة في منطقة الأغوار، ودور المؤسسات المعنية في تحقيقها.

هدفت هذه الدراسة إلى البحث في تطبيقات عملية التنمية في منطقة الأغوار بالفترة الواقعة بين 2004-2007 ومعرفة مدى نجاح أو إخفاق الجهات ذات العلاقة في ذلك. ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة وإختبار فرضياتها طوّرت إستبانة المقابلة والمكونة من 6 محاور أساسية بالإضافة إلى

الملاحظة غير المباشرة لجمع البيانات المطلوبة من عينة الدراسة والمتمثلة في 54 مؤسسة محلية ودولية متخصصة في التنمية وفق العينة الطبقية لأهم ثلاث قطاعات تنموية أي بما مجموعه 22 مؤسسة في مثلث منطقة الأغوار. واعتمد الباحث على المنهج الوصفي والتحليل في الجانب التطبيقي لغايات تفسير وتحليل البيانات للوصول إلى الإستنتاجات والمقترحات التطويرية. ويرى الباحث وجوب التركيز على منطقة الأغوار الجنوبية بشكل أكبر، حيث أن جل الإهتمام بالمشاريع الزراعية يتركز في منطقتي الأغوار الشمالية والوسطى. وهذا ما حذى بالباحث لدحض الفرضية الصفرية الثانية بعد أن تم إختبارها ما يعني التأكيد على وجود فروقات ذات دلالات إحصائية بين معيقات التنمية بسبب ممارسات الإحتلال. حيث أن الإحتلال من خلال ممارساته القمعية والعنصرية البحت والمتمثلة جزئياً في عدم منح التراخيص اللازمة ، أو السيطرة على المصادر الطبيعية أو حتى تجريف الدونمات غير المزروعة هو أهم وأكبر معيق للتنمية . بالإضافة إلى الإحتلال فإن الإدارة غير الجيّدة وسوء التخطيط، التمويل غير المدروس و عدم الإهتمام بالبنى التحتية وتمكين المزارعين أيضاً تُعد أهم معيقات التنمية هذا المجال .وقد اظهرت توصيات الدارسة إلى أن هناك أثراً سيكون إيجابياً إذا ما تمت النظرة بشمولية لنهضة الأغوار في مختلف القطاعات الاقتصادية وعدم إقتصارها على قطاع الزراعة . ناهيك عن وجوب تفعيل دور الإتحادات المهنية لكافة القطاعات لضمان تقديم الدعم بكافة أشكاله لآهلي المنطقة من جهة وضمان التشبيك المؤسسي وتطوير البنى التحتية من جهة أخرى.

وبدوري كباحث فأنا لا أتفق مع الدراسة في الجزئية الخاصة "بوجوب توزيع المشاريع الاقتصادية بمختلف حقولها بشكل متساوي أو قريب نسبي للتساوي نظراً لخصوصية منطقة الأغوار وما تتمتع به من ميزات. فهي سلة الغذاء الفلسطيني والمساهمة بشكل كبير في تغطية جزء من الأمن الغذائي، حيث أن أعلى معدل ساعات إشعاع شمسي سجل في العام 2019 كان في محافظة أريحا والأغوار وبلغ 8.7 ساعة/يوم. بالإضافة إلى أن كمية المياه المشتراة من ميكروت "شركة المياه الإسرائيلية في فلسطين" تعد من أدنى الكميات مقارنةً بالمحافظات ، حيث بلغت 5.7 مليون م مكعب عام 2018 شاملة المياه المخصصة لأغراض الزراعة . (جهاز الإحصاء المركزي ، 2018). وبالتالي فإن العائد على الإستثمار في هذا القطاع سيكون أكبر من القطاعات الأخرى.

دراسة (جرادات، 2018) دور مؤسسات الإقارض في التمكين الاقتصادي والاجتماعي (دارسة حالة المركز العربي للتطوير الزارعي "أكاد").

سعت هذه الدارسة إلى تبيّن وتقييم دور مؤسسة الإقراض أكاد خلال الفترة الواقعة بين عامي 2013–2016 في تمكين المقترضين في محافظات (جنين، رام الله والخليل) اقتصادياً وإجتماعياً نظراً لخصوصية كل محافظة ، فجنين تتميز بإرتفاع نسبة الأراضي الزراعي، ورام الله العاصمة الإقتصلدية والخليل بصفتها أكبر محافظات فلسطين وأكثرها تفوقاً في التجارة . حيث شمل مجتمع الدارسة كافة المقترضين في المحافظات المذكورة آنفاً. واستخدمت الدراسة أداة المقابلة والمقابلة لجمع المعلومات من العينة عشوائية الطبقية والتي تتكون من 120 مقترض. ودحضت الدراسة الفرضية التي تفيد بعدم وجود فروق ذات دلالة حول دور القرض المقدم من مؤسسة أكاد في التمكين الاقتصادي والإجتماعي للمقترضين. حيث كان للقروض أثرها الإيجابي في رفع القدرة الشرائية وتوفير النقد الكاش. وقد اظهرت نتائج الدارسة أن مؤسسة أكاد تقدم النسبة الأكبر من خدماتها في مناطق الريف المهمشة (القرى) وأغلبية المنتفعين من القروض هم من النساء وأن عمل مؤسسات التمويل الصغير ومتناهي الصغر في القروض ينمو بشكل متزايد وكبير. بالإضافة إلى أن أغلب القروض كانت تجارية ، زراعية صناعية وخدماتية وإستهلاكية تتابعياً ولم تكن عقارية (بيوت/ أراضي) بشكل قطعي نظراً للمحدادات التي تضعها سلطة النقد على نسبة القرض من تكلفة المشروع. وعليه ، فقد توصلت الدراسة إلى التوصيات التي تفيد بوجوب مراجعة السياسات والإجراءت من قبل سلطة النقد لرفع نسبة القروض ومبالغها وربطها بمتابعات للجداوي الاقتصادية من قبل وحدات تدريبية متخصصة والتي تقوم بمتابعة المشاريع وحل العقبات اولا بأول تفادياً لأي إخفاقات. ومن جهة أخرى رأت الدراسة أن يتم خفض نسبة الفائدة وربطها ببنتائج المشروع بشكل تشجيعي. بالإضافة إلى أن على الحكومة المشاركة في دعم المشاريع الريادية من خلال تسهيل عمليات التراخيص والنظر برفع الإعفاءات الضريبية والرسوم المفروضة عليهم.

دراسة حنان سفيان. "دور السياسات الزراعية في تأمين الاكتفاء الغذائي المستدام وتحقيق التنمية الزراعية المستدامة في الاقتصاد الجزائري." أوضحت هذه لادراسة بأن التأمين الزراعي يلعب دورا مهما في استمرارية القطاع الزراعي ويضمن عدم الخسارة للمزارعين وخاصة في المجتمعات الفقيرة ومن خلال دراسة البنك الدولي لعدد من الدول الفقيرة تم الاستنتاج ان التأمين الزراعي يحافظ على

الزراعة لاصحاب الحيازات الصغيرة ويشجعهم على تطوير الإمكانات للاستمرار في القطاع في حالة الكوارث الطبيعية.

دراسة : "The effect of Micro insurance on Economic Activities: Evidence from randomized Field Experiment ، **بواسطة Hongbin Cai, Yuyu Chen, Hanming Fang, and Li-An Zhou.** أثر التأمين متناهي الصغر على الأنشطة الاقتصادية ، أدلة من التجارب على حقول عشوائية .وتتحدث هذه الدراسة عن أثر عدم الوصول إلى الأسواق التأمينة على أنشطة إنتاج المحفوفة بالمخاطر. وطرحت المقالة تجربة بنك جرامين الذي أسس عام 1976 من قبل محمد يونس، والذي تقوم فكرته على مبجأ التعاون الجماعي المرتكزة على فكرة روح المبادرة الاجتماعية. حيث ساهم هذا البنك في تقديم فرص جديدة كاسحة من أجل الفقراء المقترضين لغايات الزراعة .وتعتبر من أولى الدراسات التجريبية واسعة النطاق حول تأثير التأمين الأصغر على سلوك إنتاج المزارعين .وبدورها شملت عينة الدراسة 480 قرية عشوائية في الصين . وأحد النتائج الرئيسية التي تم التوصل إليهل تفيد بأن النتائج التي توصلنا إليها تشير إلى أن التأمين لا يقل أهمية عن التمويل المالي ، ويظهر ذلك جلياً من خلال زيادة الإنتاج في المشاريع المؤمنة والتي ساهم التأمين فيها إلى الحماية المزارعين من المخاطر الكامنة.

الفصل الرابع :

اجراءات الدراسة

1.4 مقدمة

من أجل المضي قدماً لتحقيق هدف الرسالة والمتمثل في التعرف على دور التأمين الزراعي في تمكين وتعزيز صمود المزارعين في منطقة الأغوار فقد تضمنت هذه الجزئية من البحث وصفاً لمنهجية الدراسة ، بالإضافة إلى أداة الدراسة ، مجتمع الدراسة وعينتها والمعالجات والإستنتاجات الإحصائية والتي تم إستخدامها في الوصول للنتائج والتوصيات.

2.4 منهجية الدراسة

إستخدمت الدراسة التعدد المنهجي أي أسلوب التثليث (Triangulation) والتي تعني الحصول على معلومات من مصادر مختلفة وذلك لخدمة المنهج المستخدم " الوصف التحليلي ". والذي يشمل كل من المنهج الوصفي التحليلي والإرتباطي. فهو المنهج الأنسب لهذه الدراسة لتحقيق أهدافها وإختبار فرضياتها. وتمت الإستعانة بالدراسات السابقة ذات العلاقة بالموضوع لتوضيح الخلفية النظرية للدارسة. حيث تمت دراسة العلاقة بين المتغيرات وتحليل هذه البيانات وكيفاً

3.4 مجتمع الدراسة

تكوّن مجتمع الدراسة من كافة المزارعين المنضمين للجمعيات الزراعية في منطقة الأغوار التي سيتقع ضمن خطة الضم خلال الفترة ما بين عام 2020 و عام 2021م مستفيد. وقامت الدراسة بإختيار مقابلة 14 جمعية زراعية . وقد تم إجراء مسح شامل لجميع أفراد المجتمع من خلال الإجابة على أداة

الدراسة وبذلك يمكن إعتبار مجتمع الدراسة هو عينتها. كما سيشمل البحث المقابلات مع كافة الجهات الفاعلي التالية:

1. وزارة الزراعة.
2. وزارة الاقتصاد الوطني.
3. المؤسسات الاهلية.
4. االخبراء في المجال الزراعي / المياه/ الطاقة الشمسية.
5. القطاع الخاص(خاصة شركات التأمين).

4.4 عينة الدراسة

تكونت عينة الدارسة من 14 جمعية زراعية في منطقة الأغوار ، وتم إختيار أفراد العينة بطريقة تراعي توزيع العينة بشكل يتناسب وفئات المستفيدين ومناطق تواجدهم.

5.4 أداة الدراسة

استخدم الباحث اداة المقابلة عن طريق المقابلة كأحد أدوات البحث وهي مجموعة من الأسئلة، لقياس دور التأمين الزراعي في دعم وتمكين صمود المزارعين في منطقة الأغوار. والهدف من ذلك جمع المعلومات من الأشخاص موضوع البحث.

6.4 صدق أداة الدراسة

إستعان الباحث بما يعرف بصدق المحكمين ، حيث تم عرض أداة الدراسة بشكلها المبدئي على محكمين من ذوي الإختصاص والمرفقة أسمائهم في الملحق للتأكد من أن المقابلة تخدم الدور الذي أُعدت له وضمان سلامة الصياغة للفقرات وضمان ملائمة المواضيع ذات الصة للمحاور. حيث رُدت مضامين وتم التوافق على أخرى إما بالدمج أو الفصل. وكان لمداخلاتهم الأثر الملحوظ في تحسين المقابلة

7.4 ثبات أداة الدراسة

لغايات التحقق من أن أداة الدراسة تعبر عن إنسجام واتساق ودقة في الإجابة على المحاور المراد قياسها فقد قام الباحث بفحص الإتساق الداخلي للفقرات.

الفصل الخامس :

التحليل الكيفي

للإجابة على سؤال البحث الرئيسي "ما هو دور التأمين الزراعي في دعم وتمكين مزارعي الأغوار لمواجهة صفقة القرن ؟" تم إستخدام أسلوب التثليث (Triangulation) أي الحصول على معلومات من مصادر مختلفة وذلك لخدمة المنهج المستخدم " الوصف التحليلي ". وقد تم الحصول على المعلومات من خلال :

- مقابلة 14 جمعية زراعية .
- مقابلة 15 خبير في المجال الزراعي والمائي .
- مقابلات مع شركات التأمين. بالإضافة إلى مراجعة تجارب (الأردن ، الجزائر والعراق).

وبعد تطبيق المعلومات ودراستها ، كانت نتائج الإجابات على أسئلة البحث كالتالي :

- ما هو دور التأمين الزراعي على مساحات الأراضي ؟

تبين من خلال إجابات المبحوثين ومراجعة الأدبيات أن التأمين الزراعي يساهم إلى حد كبير في الأمور التالية:

1. يساعد في إطمئنان المزارعين عند التوسع في الزراعي .
2. يساعد في التوسع بإستخدام أدوات ووسائل حديثة في الزراعة.
3. يعزز الملائة المالية للشركات والمزارعين من خلال إعادة تأمين.
4. تخفيف حدة الخسائر التي قد يتكبدها المزارع وبالتالي يساهم في استقرار دخل المزارع وتشجيع الإستثمار.

وتدعيماً لهذه النتائج فقد أجاب 98% من الجمعيات الزراعية و 95% من المزارعين أن التأمين الزراعي يشكل ضمان كبيراً لهم في إستمرار أعمالهم الزراعية .

وعند سؤال عن دور الدولة ، يعتقد 97% من الجمعيات الزراعية أن الدولة يجب أن تكون المساهم الأول في دفع قيمة التأمين على الأقل في المناطق المهددة والمستهدفة بخطة الضم. حيث أن التأمين

الزراعي بالدرجة الأولى يعتمد على ثقافة المزارع ولذلك فإن دخول الدولة بمساهمات سيشجع المزارعين الكبار على تبني الفكرة . وحيث أن المجتمع الفلسطيني هو مجتمع انطباعي فإن الفكرة سوف تتوسع بالتدريج.

ومن خلال المقابلات ، تبين أن 94% من المزارعين والجمعيات تؤمن بشكل كبير أن التأمين الزراعي سيساهم في صمود المزارعين من جهة واستقطاب مزارعين جدد إلى المناطق المعرض للضم من جهة ثانية .

ومن حيث التكلفة المالية للتأمين الزراعي ، فقد أجاب 65% من المزارعين أن التكلفة المالية قد لا تشكل عبئاً مالياً في حالة مساهمة الدولة أو في حالة كانت الأقساط مقبولة وتشجيعية .

وعند السؤال عن دور مؤسسة درء المخاطر والكوارث في حماية المزارعين . فقد أجاب 40% من الجمعيات أنهم لا يستطيعون الحكم عليها لأنها لم تبدأ العمل الفعلي وليس لها وجود على أرض الواقع. بينما يرى 50% أن دورها قد يكون مهماً جداً إذا ما تم وضع آليات واضحة ومعايير لتأمين الزراعة أو للتعويض عن الكوارث الطبيعية وغير الطبيعية. وهناك 5% من المزارعين لم يسمعوا بهذه المؤسسة وليس لديهم أي فكرة عنها.

ويرى 68% من المُستطلين أن التأمين الزراعي يجب أن يكون وفق مساحة الأراضي المزرعة ، بينما يرى 20% منهم أنه يجب أن يكون حسب كميات الإنتاج ، ويرى 8% أن التأمين الزراعي يجب أن يكون حسب نوع المحصول ، أما النسبة المتبقية والبالغة 4% ترى أنه يجب أن يطبق معايير متعددة.

وفي حين يرى 97% من الجمعيات أن أحد معايير التأمين الزراعي يجب أن يشمل إعتداءات المستوطنين.

أما بخصوص دور التأمين الزراعي على خطة الضم في الأغوار ، ومن خلال المقابلات البنيوية مع الجمعيات الزراعية ومقابلة المزارعين غير البنيوية يمكن تلخيص أهم النتائج بالآتي :

- 65% من المُستطلعين يرون أن خطة الضم ماضية بغض النظر عن وجود تأمين زراعي أو عدم وجوده . إلا أن 94% من الآراء ترى أن التأمين الزراعي يساعد في صمود المزارعين وتمسكهم بأراضيهم.

- ويرى 20% من المزارعين أنه في حال الضم سيتم السماح لهم بالبقاء في أراضيهم . بينما يعتقد 80% أن الأراضي ستصادر وسيتم طردهم من أراضيهم.

- 85% من الذين تم مقابلتهم يعتقدون أن السلطة الفلسطينية لا تستطيع عمل أي شيء لحمايتهم وأن التأمين الزراعي قد يعوضهم في حالة شمل التأمين إعتداءات المستوطنين أو مصادرة أراضيهم.
- تبين من خلال المقابلات الميدانية أن وزراة الزراعية لم تناقش موضوع التأمين بشكل جدي مع القطاع الخاص أو المزارعين . حيث أشار 97% من المزارعين أن لا علم لهم أن وزارة الزراعة لديها برامج أو تفكير جدي بهذا الموضوع
- عند سؤوال القطاع الخاص حول إمكانية تطبيق التمين الزراعي فقد كانت الإجابة على النحو الآتي :

1. القطاع الزراعي في فلسطين عالي الخطورة .
2. القطاع الزراعي هو قطاع غير منظم ولا يمكن التعامل مع المزارعين بشكل فردي.
3. هناك مخاطر سياسية وأمنية يتعرض لا القطاع الزراعي .
4. تعتقد شركات التأمين أنه من الممكن للتأمين الزراعي أن يطبق على الشركات الزراعية الكبيرة وليس على صغار المزارعين.
5. تعتقد شركات التأمين أن مخاطر القطاع الزراعي عالية ولذلك فإن الأقساط ستكون عالية ولا يستطيع المزارع العادي تحملها ككون القطاع الزراعي عالي الخطورة.

الفصل السادس :

الإستنتاجات والتوصيات

1.6 الإستنتاجات

من خلال التحليل والنتائج التي تم التوصل إليها يمكن الوصول إلى الإستنتاجات التالية :

- التأمين الزراعي أداة ضرورية للإستقرار والتوسع الزراعي في الحالة الفلسطينية وقد يساهم في تعزيز رغبة المزارعين بالصمود والدفاع عن أراضيهم.
- الرغبة العالية لدى المزارعين للمساهمة ف التأمين الزراعي.
- إن تطبيق التأمين الزراعي في البداية على الشركات الزراعية الكبيرة قد لا يساهم في تشجيع المزارعين الصغار نظراً لتكلفة التأمين الزراعي العالية.
- لا يوجد نقاش جدي بين الأطراف المعنية أي القطاع الخاص " شركات التأمين "، وزارة الزراعية من جهة والمزارعين من جهة أخرى حول التأمين الزراعي.

ومن هنا نرى أن الإستنتاجات مرتبطة بالوضع السياسي وطبيعة خطة الضم ومناطق الضم أيضاً. والتجارب الدولية التي تم دراستها (الأردن ، الجزائر والعراق) تبين لنا أن التأمين الزراعي يواجه مشاكل فنية وإدارية كثيرة منها :

- عدم وجود صندوق ضمان لإعادة التأمين في حالة القطاع الزراعي .
- في حالة الجزائر ، هناك دور فاعل للدولة من خلال وجود صنأوق تعويض يساهم في الحد من مخاطر التأمين.
- الحالة العراقية غير واضحة نظراً لغياب الدولة والحوكمة في السنوات الأخيرة ، حيث أن الدولة السابقة (في زمن حكومة صدام حسين) كانت هي التي تقوم بالتعويض مع عدم وجود التأمين الزراعي. هذا وقد شكّل ذلك بمثابة ضمان شبه تأميني للمزارعين

العوامل الأساسية التي تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على مصفوفة التأمين الزراعي وخطة الضم.

العامل	خطة الضم في حال وجود التأمين الزراعي	خطة الضم في حالة عدم وجود تأمين زراعي	عدم وجود خطة ضم ووجود تأمين زراعي
صمود المزارعين "إستمرارية المزارعين"	3	1	4
المساحات المزروعة	2	2	4

يتبيّن لنا من المصفوفة التي بُنيت بناءاً على تحليل العوامل التي تؤثر على صمود المزارعين ومساحة الأراضي في ظل السيناريوهات التالية

1. السيناريو الأول : تطبيق خطة ضم في حالة وجود تأمين زراعي ستكون درجة صمود المزارعين 60% . في حين أن المساحات المزروعة ستزيد فقط بنسبة 40%.
2. السيناريو الثاني: تطبيق خطة الضم وعدم وجود تأمين زراعي فإن قدرة صمود المزارعين ستكون 20% وزيادة مساحة الأراضي لن يزيد عن 40%.
3. السيناريو الثالث : عدم تطبيق خطة الضم وتفعيل خدمة التأمين الزراعي. ستكون نسبة صمود المزارعين 80% وسينعكس ذلك بالإيجاب على المساحات المزروعة بحيث ستزيد بما لا يقل عن 80% أيضاً.

ومن هنا ، يمكن الإستنتاج بأن التأمين الزراعي له أثر بالغ ويلعب دوراً عالياً في زيادة مساحة الأراضي المزروعة تحت كافة السيناريوهات المطروحة أعلاه. ويرى الباحث – وحيث أنها من العاملين في قطاع التأمين – أن الأسباب المعيقة لتطبيق خدمات التأمين الزراعي وعدم رغبة شركات التأمين الدخول إلى القطاع الزراعي تتمثل بالنقاط الجليّة التالية :

- المخاطر العالية في القطاع الزراعي بشكل عام وفي مناطق الأغوار بشكل خاص.

- عدم وجود ثقافة التأمين الزراعي وقلة المتخصصين لديها في هذا المجال وكذلك نقص الوعي بأهمية التأمين لدى المزارعين الصغار.
- الأوضاع السياسية والاقتصادية المتذبذبة والسلبية تجعل شركات التأمين تُحجم عن الدخول في هذا المجال
- دون وجود مساهمات من الدولة أو شركات التأمين " لضمان التأمين الزراعي – فإن هناك صعوبة بالغة في تطبيقه في المناطق غير المستقرة . حيث أن التأمين الزراعي يواجه مشاكل ومعيقات كثيرة في التجارب الدولية والتي تم إستعراضها سابقاً.
- عدم وجود حوار جدّي بين الأطراف ذات العلاقة بالتأمين الزراعي.
- الاهميه الاقتصاديه والاجتماعيه والسياسيه التي تتمتع بها الاغوار تقضي التفكير في تنميتها بشكل استراتيجي وكلي بعيدا عن المشاريع الجزئيه والتي تكون على المستوى المزرعه الفردية ، حيث نجاح اي خطة للتنمية المائيه الشاملة تكون عابره للملكيات وذات نفع على المستوى الاقليمي وليس المحلي . وهناك اهمية عمل خطه مائية شامله للاغوارمع الاخذ بعين الاعتبار الابعاد السياسيه والتخطيطية (احتياجات البعد الديموغرافي المستقبلي ،البعد الزراعي). بالاضافه الى الخطة الشامله " الناقل القطري للمياه من الشمال الى الجنوب وتبين الاهميه السياسيه والمائيه لهذا المشروع في استيعاب الحقوق المائيه الفلسطينيه من نهر الاردن . كما ترصد الورقه ايضا التكامليه في هذا المشروع مع خيارات تطوير المصادر غير التقليديه الاخرى (المياه المالحه ، الحصاد المائي ، المياه المنقاه من المجاري)

تكاملية العمل في تطوير البنية التحتيه للمصادر مع البناء المؤسساتي وتقترح انشاء سلطة تطوير وادي الاردن اسوة بالدول المجاوره لما لهذة المؤسسه من اهمية في تكاملية التخطيط وتنسيق البعد المائي لتطوير الاغوار مع القطاعات الاخرى(الزراعه السياحه وغيرها) .وتبقى العديد من الاسئلة مفتوحة : ماهي أهمية وجود مؤسسه سلطة حوض نهر الاردن في الاغوار؟ماهي اهمية هذه المؤسسه في التخطيط الشامل؟ وتلحظ الورقه اهم المبررات لقيام مثل هذه المؤسسه :التخلص من التشتت والعشوائية في التكامل مع قضايا الاغوار الاقتصادية والاجتماعية والسياسة .

وامكانية التخطيط الشامل متعدد القطاعات.بالاضافه الى سهولة صنع القرار (حيث أن الاوضاع السياسة تتطلب ذلك لأخذ قرارات عملية وسريعة.).

2.6 التوصيات:

1. ضرورة البدء بالحوار بين الأطراف الثلاثة (الحكومة ، القطاع الخاص أي شركات التأمين والمزارعين من جهة ثالثة حول آليات ومعايير التأمين الزراعي.

2. نظراً لخصوصية الوضع الفلسطيني فإنه لمن الضروري مشاركة الحكومة بالنسبة الأعلى في تحمل أقساط التأمين وخاصة في المناطق الأكثر عرضة لإعتداءات المستوطنين.

3. إعطاء بعض الإمتيازات (مشاريع ، منح) للمزارعين المساهمين في التأمين الزراعي في حالة تطبيقه وخاصة المزارعين في المناطق الأكثر عرضه للإستيطان .

4. ضرورة التعامل مع خطة الضم وصمود المزارعين وتأمين مزروعاتهم كبرنامج وأجندة سياسية بغض النظر عن الإمتيازات التجارية والاقتصادية.

5. التعامل مع القطاع الزراعي كمدخل لصمود المزارعين وآلية لمواجهة خطة الضم وقد تساهم قضية التأمين الزراعي في تدعيم هذه الآلية .

6. إمكانية عمل صندوق للتأمين الزراعي من خلال مركز درء المخاطر والكوارث وبمساهمة دول مانحة – لكن هذا مشروط – بالشفافية ، النزاهة والحوكمة العالية.

7. تشجيع المزارعين على المساهمة في التأمين الزراعي – في حال تطبيقه بشكل جماعي من خلال جمعيات وتعاونيات زراعية – لأن ذلك يقوي قدرتهم التعاونية مع شركات التأمين ويساهم في تشجيع شركات التأمين على دخول هذا المجال ، قد يساعد في تخفيض التكلفة للتأمين.

الخاتمة

تتميز منطقة الأغوار بمجموعة من الخصائص التي تجعلها منطقة جذابة وحيوية، مما يجعلها منطقة مغرية لعملية الضم الاسرائيلي، ويمكن تصنيف هذه الخصائص والمميزات إلى عدة أقسام.

1. اقتصاديا : يوجد في المنطقة مساحات كبيرة من الأراضي غير مسجلة ضمن نظام الطابو، وكثافة سكانية فلسطينية قليلة، وهذا مكن إسرائيل عبر وسائل عدة من الاستيلاء عليها وضمها إلى ملكية الدولة، وتبلغ مساحة الأراضي التي سيطرت عليها إسرائيل في منطقة الأغوار بملايين الدونمات، وقامت باستثمارها اقتصاديا عبر المشاريع السياحية والزراعية. تقوم اسرائيل بتأجير هذه الأراضي للمستوطنين الذين تشجعهم للسكن في منطقة الأغوار، أو لمستثمرين اسرائيليين بأسعار رمزية، مما يؤدي إلى زيادة الانتاج القومي الاسرائيلي.

كما تحتوي منطقة الأغوار على أحد أكبر المخازن المائية في فلسطين، وعبر السيطرة على هذا المخزون، تستطيع إسرائيل توفير الكميات اللازمة لمواطنيها من المياه، وتوفر الاحتياط المائي لسنوات عديدة قادمة.

2. القدرة على الضبط والتحكم: يوجد عدة عوامل تتميز بها منطقة الأغوار تمكن إسرائيل من التحكم وضبط هذه المنطقة بطريقة أفضل من مناطق أخرى في الضفة الغربية وقطاع غزة، وأبرز هذه العوامل هي:

- طبوغرافية المنطقة التي تؤدي إلى سهولة تحكم إسرائيل بالداخل والخارج من وإليها.
- قلة الكثافة السكانية الفلسطينية، وتباعد القرى والتجمعات الفلسطينية في المنطقة عن بعضها البعض، وهذا جعلها مكشوفة أمنيا لإسرائيل، ومكنها من بناء العديد من المستوطنات وإنشاء الكثير من الطرق اللالتفافية. استطاعت من خلالها التحكم بالحركة والتنقل الفلسطيني داخل منطقة الأغوار. وبالسيطرة الاسرائيلية على الأغوار تتحكم إسرائيل بالتواصل الفلسطيني العربي ونحو العالم العربي، مما يضمن لها بناء علاقات تطبيعية مع العالم العربي.
- التحكم الاسرائيلي بمصادر المياه، وهو عصب الحياة في الأغوار، سواء للاستخدام المنزلي أو للاستخدام الزراعي، وعبر تحكم إسرائيل بهذا المصدر الضروري للاقتصاد

الفلسطيني في الأغوار، يتم التحكم بمقدار عمليات الانتاج وضبطها وفقا للمصالح الاسرائيلية.

3. ضعف السياسية الفلسطينية في الأغوار: إن التدخلات التنموية في الأغوار هي تدخلات خجولة ومشوشة، غير مبينة على استراتيجية فلسطينية مستدامة، وإنما تتذبذب هذه الاستراتيجية وفقا لأجندات واهتمامات المجتمع الدولي الذي يقدم المنح للمشاريع التي ينفذها الفلسطينيين في الأغوار، مما يحد من قدرات الفلسطينيين المقيمين في الأغوار على الصمود والبقاء، كما يجعلهم مصدر عمالة رخصية في المستوطنات الإسرائيلية.

أحيانا يؤدي التدخل التنموي إلى نتائج عكسية على الفلسطينين في الأغوار، مما يجعلها تحقق الأجندات والأهداف الإسرائيلية، وخاصة الاستثمار السياحي في منطقة أريحا، إن هذا الاستثمار يحد تنمية المزارعين الفلسطينيين ويقلص من المساحات المزروعة لصالح التنمية السياحية في المنطقة، مما يؤدي إلى تدمير عمليات الانتاج الزراعي، ويحول المزارعين الفلسطينيين إلى عاطلين عن العمل، وبأفضل الحالات يحولهم إلى عمال في المنشآت السياحية وفي المستوطنات الإسرائيلية، وبالتالي يؤدي بطريقة أو بأخرى إلى جعل الاقتصاد الفلسطيني في منطقة الأغوار، لاسيما في محافظة أريحا، تحت السيطرة الاسرائيلية، وأكثر عرضة للتذبذبات السياسية، وخاصة أن هذه المنشئات، والزراعية بالتحديد، موجهة نحو التصدير إلى الخارج وليس لتلبية الاحتياجات الغذائية الفلسطينية.

4. الآفاق: إن انسداد الأفق في حل الدولتين، وضعف السياسة الفلسطينية –الحكومية وغير الحكومية– في الأغوار، سواء على المستوى الاغاثي والتنموي، أو على مستوى الحد والضغط لوقف الاعتداءات والانتهاكات الإسرائيلية تجاه الأغوار، يجعل عملية ضم إسرائيل لمنطقة الأغوار أقل كلفة.

تقوم إسرائيل بالضبط والتحكم في تنمية وتوسع التجمعات السكانية الفسطينية عبر تصميم مخططات هيكلية لبعض القرى القائمة، أو تدمير بعض القرى وتهجير سكانها إلى القرى القريبة أو تصميم مخططات هيكلية لمراكز حضرية تستوعب هؤلاء السكان، وخاصة التجمعات البدوية.

حيث يحاول السكان الفلسطينين في منطقة الأغوار التكيف مع الممارسات والانتهاكات الاسرائيلية عبر العديد من الطرق، سواء على المستوى الاقتصادي أو على مستوى البنية

التحتية، ولكن لغياب السياسات الفلسطينية القوية والداعمة لهؤلاء السكان، فإن عمليات تهجير الفلسطينيين من الأغوار سوف تزداد في السنوات القادمة، مما يزيد من جاذبية عملية الضم الإسرائيلي للمنطقة، وهذا ما يتوقع في السنوات القادمة.

قائمة المراجع

Shaul, Y. (2021, February 11). Trump's Middle East Peace Plan Isn't New. It Plagiarized a 40-Year-Old Israeli Initiative. foreignpolicy.

أحمد حنيطي. (30 حزيران، 2016). السياسة الإسرائيلية تجاه الأغوار وآفاقها. بيروت – لبنان: مؤسسة الدراسات الفلسطينية. تم الاسترداد من قناة الميادين: https://www.almayadeen.net

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني . (2008). إحصاءات المياه في الأراضي الفلسطينية. رام الله – فلسطين: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني .

الحملة الشعبية لمقاومة جدار الفصل العنصري. (بلا تاريخ). الإحتلال يوقف الأغوار أربعين عاماً على عتبة التاريخ. الحملة الشعبية لمقاومة جدار الفصل العنصري.

المنظمة العربية للتنمية الزراعية . (2011). دراسة إدخال خدمات التأمين الزراعي بسلطنة عمان . الخرطوم – السودان: المنظمة العربية للتنمية الزراعية .

الياس شوفاني. (1981). مشاريع التسوية الإسرائيلية، 1967-1978: دراسة توثيقية نقدية. بيروت ، لبنان: مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

أوري بن اليعازر. (2016). حروب إسرائيل الجديدة: تفسير سوسيولوجي- تاريخي. (سعيد عيّاش، المترجمون) رام الله – فلسطين: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية،مدار.

جهاز الإحصاء المركزي . (2018). جداول المياه في فلسطين. رام الله – فلسطين : جهاز الإحصاء المركزي .

شآؤول أريئيلي. (22 أيار، 2020). لماذا هم متحمسون جدا للضم؟ تم الاسترداد من www.haaretz.co.il

صحيفة العربي الجديد. (2019). أطماع نتنياهو بالأغوار الفلسطينية: الأرقام تتحدث. رام الله – فلسطين: العربي الجديد.

عبد الكريم الطيف، و فاطيمة كوراد. (2018). دور التأمين الفلاحي في تغطية أخطار الإنتاج النباتي والحيواني – دراسة حالة الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي CRMA. مجلة المنهل الاقتصادي، الأول، 49-62.

عبد الناصر عيسى. (2020). الضم الإسرائيلي لأجزاء من الضفة الغربية ، الدوافع والسيناريوهات والتداعيات. رام الله ، فلسطين : مركز الزيتونة للدراسات والإستشارات .

عز الدين فلاح. (2008). التأمين: مبادئه وأنواعه. عمان – الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع.

فرحان علقم. (2016). النزاع على السيادة في فلسطين في ظلّ اتفاقيات أوسلو: المخزون المائي في الضفة الغربية نموذجاً. بيروت – لبنان: مركز الزيتونة للدراسات والإستشارات.

قانون هيئة سوق رأس المال 2004. (2005). قانون هيئة سوق رأس المال رقم (13) لسنة 2004 م. فلسطين: جريدة الوقائع الفلسطينية.

لورا عدوان. (2011). زراعة في مواجهة الإقتلاع. رام الله – فلسطين: مركز بيسان للبحوث والإنماء.

محمد جابر. (2012). الأغوار الفلسطينية إستلاب أم تطوير ؟؟ شؤون فلسطينية، 198-218.

محمد غردي، رانية إدير، و مريم برقون. (2017). التأمين الفلاحي كآلية لتغطية المخاطر الفلاحية ، دراسة حالة الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي CRMA بوفاريك. مجلة الإبداع، 7، 139-152.

مركز الأبحاث- منظمة التحرير الفلسطينية. (2020). قراءةفي مخرجات مراكز الأبحاث الإسرائيلية. القدس – فلسطين: مركز الأبحاث- منظمة التحرير الفلسطينية.

مركز البحوث والدراسات الفلسطينية. (1997). مؤتمر الأغوار الفلسطينية : إمكتنيات التطوير والإستثمار. نابلس – فلسطين : مركز البحوث والدراسات الفلسطينية.

مركز المعلوملت الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة . (2020). تم الاسترداد من https://www.btselem.org/

منصور بن غفور. (2018). واقع التأمين الفلاحي في الجزائر- الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي CRMA مسغانم نموذجاً . مستغانم – الجزائر : جامعة عبد الحميد بن باديس .

نائلة خليل. (تشرين الثاني ، 2012). إكتشاف فلسطيني متأخر لأهمية الأغوار. تم الاسترداد من Palestine.assafir.com

نعمان كنفاني، و زياد غيث. (2012). الهيكلية الاقتصادية للمستعمرات الإسرائيلية في الضفة الغربية. رام الله – فلسطين: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس).

نيف غوردون. (2009). "عن "المهر" و"العروس": تحليل بنيوي للاحتلال الإسرائيلي. مجلة قضايا إسرائيلية، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية "مدار.

هند مصطفى. (2017). مشروع الضم في السجال الإسرائيلي الراهن. مجلة قضايا إسرائيلية، 24-42.

هنيدة غانم. (2009). ما بين الإحتلال العسكري الإستعماري والأبرتهايد- مقاربة حول نقاط التقاطع والإختلاف-. رام الله – فلسطين: مجلة قضايا إسرائيلية ، مدار.

هيئة سوق رأس المال الفلسطينية. (01 كانون الثاني، 2021). هيئة سوق رأس المال الفلسطينية ، أسئلة شائعة. تم الاسترداد من هيئة سوق رأس المال الفلسطينية: https://www.pcma.ps/

وزارة الزراعة وسلطة المياه الفسطينية . (2010). تطوير الأغوار الفلسطيني – خطة تطوير مصادر المياه في محافظات الأغوار. رام الله – فلسطين: وزارة الزراعة وسلطة المياه الفسطينية .

فهرس المحتويات

الإهداء..... 4

إقرار..... أ

شكر وعرفان..... ب

مصطلحات الدراسة..... ج

ملخص الدراسة..... هـ

Abstract..... ز

الفصل الأول : خلفية الدراسة..... 1

1.1 المقدمة..... 1

2.1 مشكلة الدراسة..... 2

3.1 مبررات الدراسة..... 3

4.1 أهمية الدراسة..... 4

5.1 أهداف الدراسة..... 5

6.1 أسئلة الدراسة..... 5

7.1 فرضيات الدراسة..... 5

8.1 حدود الدراسة..... 6

9.1 منهجية الدراسة..... 6

10.1 هيكلية الدراسة..... 7

الفصل الثاني : الإطار النظري..... 8

1.2 المبحث الأول : خطة الضم..... 8

1.1.2 المقدمة..... 9

2.1.2 سياسات الضم الزاحف..... 10

3.1.2 التتبع التاريخي لخطة الضم..... 11

1.3.1.2 مشروع يغال آلون.....13
2.3.2.1 مشروع دروبلس.....14
4.1.2 دوافع وحيثيات الضم.....15
1.4.1.2 العامل الأمني والإستراتيجي 15
2.4.1.2 العامل الأيديولوجي والنظرة القومية.....16
5.1.2 منظومة الاستيطان وأثرها على دولة فلسطين المحتلة.....19
6.1.2 التوسع الاستيطاني بشكل حتى عام 2020 20
2.2 المبحث الثاني: الزراعة والتأمين.....23
1.2.2 الزراعة في الأغوار.....23
2.2.2 التأمين الزراعي.....25
2.2.2.2 أشكال التأمين الزراعي.....26
3.2.2.2 مكونات وثيقة التأمين الزراعي.....26
4.2.2.2 تجارب دولية في التأمين الزراعي.....28
5.2.2.2 مخاطر التأمين الزراعي 29
الفصل الثالث : الدراسات السابقة ومراجعة الأدبيات.....30
الفصل الرابع : اجراءات الدراسة.....37
1.4 مقدمة.....37
2.4 منهجية الدراسة.....37
3.4 مجتمع الدراسة.....37
4.4 عينة الدراسة.....38
5.4 أداة الدراسة.....38
6.4 صدق أداة الدراسة.....38
7.4 ثبات أداة الدراسة.....39

الفصل الخامس : التحليل الكيفي.....40
الفصل السادس : الإستنتاجات والتوصيات 43
1.6 الإستنتاجات 43
2.6 التوصيات: 46
قائمة المراجع.....50